



القدس 2020

نقل السفارة الأمريكية- التدايعات والتبعات والبدائل

د. ناصر محمد طه برب

أستاذ في العلاقات الدولية- كلية الأمير الحسين بن
عبدالله الثاني للدراسات الدولية- الجامعة الأردنية

أهداف البحث Aims of the Study

يهدف البحث إلى دراسة الحقائق حول موضوع السياسات الإسرائيلية في القدس، وظروف نقل السفارة الأمريكية إليها، ومحاولة الوصول إلى الأسباب التي أوجبت هذا الإجراء من قبل الطرف الأمريكي، والتداعيات والتبعات التي قد تترتب على مثل هذا الإجراء دولياً وإقليمياً، والبحث في مدى تأثير تلك الإجراءات الإسرائيلية - الأمريكية على مدينة القدس سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.. والأهم من ذلك وجودياً.

أهمية البحث Importance of the Study

لمدينة القدس أهمية عظيمة في الوجدان العربي، فهي سيدة القضايا ومحور الصراع، وموطن الديانات السماوية الثلاث، كما تتمحور حولها جميع الدراسات السياسية في العصر الحديث، فملف القدس هو الأهم والأصعب والأكثر حدّة وتعقيداً في مرحلتي التفاوض السلمي والمواجهة العسكرية على حد سواء. تكمن أهمية البحث في دراسة

وتحليل تبعات السياسات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، بمساعدة القوى العظمى: كيف نواجهها وما الخطر الناجم عنها؟

منهجية البحث Methodology

فرضت طبيعة البحث على الباحث استخدام أساليب بحثية عديدة، وذلك ليتمكن من متابعة الأخبار ودراسة التاريخ وتحليل الأقوال والتوصل إلى التبعات وإصدار التوصيات، فكانت المنهجيات على النسق التالي:

- المنهج التاريخي: حيث قام بتتبع الأحداث التاريخية بعد عام 1967 في مدينة القدس، وتسجيل المواقف للأطراف الداخلة في الصراع وتوثيق وتثبيت الحقوق وانتهاكاتهما على الأرض المقدسية.

- المنهج الاستقرائي: حيث قسّم الباحث الدراسة إلى عدة فصول، حيث يعالج كل فصل منها قضية معينة متعلقة بمدينة القدس، وتوضح التفاصيل التي تمت متابعتها وتسلسلها لتصل بالمجمل إلى بيت القصيد من عملية نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

- المنهج الوصفي: قام الباحث ضمن هذا المنهج بمعالجة وتشريح لمشاهد السياسات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وتوضيح لصور إعادة الصياغة الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية للمشهد في القدس.

- المنهج التحليلي: حيث تم التركيز على تحليل الأفعال والأقوال والقرارات والغوص في بواطنها لاستخراج المغزى والغاية منها، مع الأخذ بالاعتبار عنصري الزمان والمكان، وحجم الحدث وتبعاته.

نطاق البحث Scope of the Study

يتحدّد نطاق هذا البحث بالموضوعية، التي تركز على الغايات من اتخاذ الولايات المتحدة قرار نقل السفارة إلى القدس، والتبعات والإجراءات المستقبلية المتوقعة من



وراء هذا القرار، وأثر ذلك على عملية السلام وتحديدًا على ملف القدس.

فرضيات البحث Hypotheses of the Study

الافتراض الرئيسي: هو أن الولايات المتحدة الأميركية اتخذت قرار نقل السفارة إلى القدس لتسريع إغلاق ملف القدس في مفاوضات السلام المستقبلية، ودعمًا للجانب الإسرائيلي وللسياسات التي ينتهجها. وينبثق عن هذه الفرضية ما يلي:

- أن هناك علاقة بين الممارسات الإسرائيلية على الأرض في القدس، والقرارات القانونية الإسرائيلية المتخذة منذ عام 1967 حتى قرار نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس في عام 2017.

- تأثير تلك الممارسات الإسرائيلية على شكل مدينة القدس وعلى سكانها وعلاقتها بملف القدس العاصمة في مفاوضات السلام.

- عدم تأثر الجانبين الإسرائيلي والأميركي بوجهات النظر وردود الفعل الدولية والعالمية بخصوص نقل السفارة، واعتبار تنفيذ قرار نقلها تحصيل حاصل.

إشكالية البحث Statement of the Study

تتمحور إشكالية البحث حول مدى قانونية قرار الولايات المتحدة الأميركية نقل سفارتها إلى القدس، واعتبارها العاصمة الأزلية لإسرائيل، وما هي التبعات والواجبات الملقاة على العرب والفلسطينيين والقوى الإقليمية والمنظمات الدولية لحماية القدس.

دراسات سابقة Literature Review

تمّ الاعتماد على العديد من نشرات الصحف العالمية والمجلات والدوريات المحكمة، وعلى مواقع الحكومات الإلكترونية، وتقارير المنظمات الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. كما تم الاقتباس من المراجع العربية والأجنبية، المذكورة في آخر البحث، والتي كانت مدينة القدس موضوعها الرئيس وهي - والحمد لله -

كثيرة، وتعرض القضية بشكل مسهب وفيه من التوثيق ما يعزز الحقائق ويخدم قضية القدس.

تقسيم البحث Structure of the Study

تم تقسيم البحث إلى أبواب أربعة، وتم تقسيم كل باب منها إلى عدة فصول، تناول كل باب منها موضوعاً محدداً، ذا أبعاد زمنية ومكانية ذات علاقة، فجاءت على النحو التالي:

الباب الأول: احتلال القدس وفرض القوانين الإسرائيلية فيها

قسّم الباب إلى ثلاثة فصول: بحث الفصل الأول في احتلال القدس الشرقية في عام 1967، وبحث الفصل الثاني في الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية، وبحث الفصل الثالث في تطبيق القانون الإسرائيلي في المدينة المقدسة.

الباب الثاني: سياسة الأمر الواقع في القدس الشرقية

قسّم الباب الثاني إلى مواضيع متتابعة، تحدّثت عن سياسات قائمة وممنهجة ومتّبعة في مدينة القدس منذ العام 1967 حتى اللحظة الراهنة، من تغييرات جغرافية وديمغرافية وإنسانية وحضارية للثقافة والهوية.

الباب الثالث: مراحل الاعتراف الدولي بالقدس عاصمة لإسرائيل

حيث تم تقسيم الباب زمنياً إلى مراحل تتراوح بين عام 1967 إلى عام 1993، ومن عام 1993 إلى الوقت الحاضر.

الباب الرابع: سيناريوهات وتبعات قرار ترامب بشأن القدس

قسّم الباب إلى أربعة فصول: بحث الفصل الأول في انتهاكات إعلان ترامب للقانون الدولي، وبحث الفصل الثاني في مواقف الأطراف الدولية المختلفة من قرار ترامب وانشقاق التحالف الأطلسي، أما الفصل الثالث فقد بحث في مستقبل



عملية السلام بعد قرار ترامب، وبحث الفصل الرابع في السيناريوهات المقترحة لما بعد قرار ترامب بشأن القدس.

وفي النهاية وضع الباحث خلاصة التوصيات التي توصل إليها جراء دراسة الحالة في مدينة القدس.

الباب الاول

احتلال القدس وفرض القوانين الإسرائيلية

الفصل الاول: احتلال القدس الشرقية

مع اندلاع حرب حزيران عام 1967م، أتاحت الفرصة لإسرائيل لاحتلال ما تبقى من مدينة القدس بعد حرب 1948، وهو الجزء الشرقي منها، لتصبح مدينة القدس محتلة كاملة، بعد أن بادر مناحيم بيغن، وزير حكومة التكتل الوطني آنذاك، إلى الاستيلاء على القدس الشرقية بعد ظهر يوم السابع من حزيران 1967، حيث تم إنشاء إدارة عسكرية للضفة الغربية على الفور، ترأسها الجنرال «حاييم هيرتسوغ»، الذي عين حاكمًا عسكريًا في القدس والضفة الغربية بعد حرب الأيام الستة عام 1967.

وقد جعل «هيرتسوغ» من فندق الأمباسادور في القدس الفلسطينية مقرًا لقيادة الحكم العسكري، وتم تعيين إدارة عسكرية للمدينة تتألف من «شلومو لاهط» حاكمًا عسكريًا، و«يعقوب سلمان» نائبًا له، ووضعت تحت قيادتها قوات كبيرة تألفت من لواء مظلي، وكتيبي مشاة، وكتيبة حرس حدود، وكتيبي هندسة، وكتيبي مدفعية، وذلك لإحكام السيطرة الكاملة على المدينة.

تمحورت النوايا الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة حول تهجير أكبر عدد ممكن من سكانها الفلسطينيين بطرق متعددة، لتسهيل السيطرة عليها وابتلاعها، وبالفعل كان أول ما قام به الاحتلال الإسرائيلي في المدينة مباشرة بعد احتلالها، هو هدم حارة المغاربة

المحاذاة لحائط البراق، وذلك بناء على تدمر من بن غوريون، الذي كان في زيارة إلى حائط البراق في الثامن من حزيران 1967، من وجود الحيّ بجانب الحائط، فتولى رئيس بلدية القدس آنذاك، تيدي كوليك، الترتيبات للقيام بالهدم، وشرعت الجرافات بهدم حي المغاربة وتسويته في الأرض في 10 حزيران⁽¹⁾.

لم تقتصر عملية الهدم على حارة المغاربة فقط، بل طالت ثلاث قرى أخرى في منطقة اللطرون الواقعة على الطرف الجنوبي الغربي للضفة الغربية بمحاذاة القدس، هي (بيت نوبا، عمواس، يالو).

كانت تلك الأعمال بمثابة دلائل على النوايا الإسرائيلية تجاه القدس؛ فخلال الأسابيع الثلاثة التي تلت الاحتلال، قبل ضمّ المدينة رسمياً، قامت السلطات الإسرائيلية بدمج شطري المدينة من خلال إزالة بوابة «مندلباوم» التي شكّلت بوابة العبور بين شطري المدينة ما بين 1949 - 1967م، جنباً إلى جنب مع بقية إشارات خط وقف إطلاق النار القديم، ووحدت شبكات البنى التحتية بين شطري المدينة، وكان لبلدية القدس الغربية مساهمة فاعلة في جميع هذه الإجراءات، على الرغم من كون المدينة خاضعة للحكم العسكري، وتنطبق عليها قواعد القانون الدولي للمناطق الخاضعة للاحتلال⁽²⁾.

إجراءات الضم الإسرائيلية للقدس الشريف

بعدما أحكمت إسرائيل سيطرتها العسكرية على المدينة، وقامت بإجراءات عملية لضمّها تمهيداً للسيطرة عليها وبعد توقف القتال فيها، كانت مسألة الضم القانوني موضع بحث في وزارة العدل الإسرائيلية منذ 9 حزيران 1967م، حيث لم يكن من

(1) ضحى دكيدك، حارة المغاربة.. قصة هدم حي مقدسي بأكمله، نون بوست، 14/7/2021
<https://www.noonpost.com/content/41159>

(2) محمد سلامة النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، 1981، ص 75.



السهل للوهلة الأولى، إصدار تشريع بهذا الشأن؛ نظراً لعدم وجود حدود دولية معترف بها لإسرائيل من ناحية، ولأنّ مثل هذا الضم غير الشرعي يتناقض مع القانون الدولي، من ناحية أخرى.

كان هناك أيضاً تباين في الآراء بين أعضاء حكومة إسرائيل بخصوص الضم، ولكن لم يكن ذلك لحسابات خارجية أو قانونية، بل إنّ الخلاف اقتصر على كيفية الضم وليس على المضمون. ففي حين حاولت وزارة العدل الامتناع عن إصدار تشريع لهذا الغرض، مكتفية بدلاً من ذلك باتخاذ إجراءات إدارية لا تثير أصداء دولية كبيرة، ظهر في الحكومة رأي آخر يطالب بالضم من خلال نشر أمر توسيع حدود بلدية القدس في الجريدة الرسمية، بقرار من وزير الداخلية، وكان هناك فريق ثالث من الوزراء، من بينهم رئيس الحكومة «ليني أشكول» والوزير بلا وزارة «مناحيم بيغن»، يطالب بضم القدس بواسطة تشريع خاص في الكنيست، ولكن تراجع هذا الفريق عن موقفه، بعد أن أوضح له غالبية الوزراء، أنّ سن قانون خاص يفرض السيادة الإسرائيلية على القدس المحتلة وحدها، سوف يفسّر على أنّه تنازل مسبق عن ضم مناطق إضافية إلى الدولة في المستقبل.

وفي نهاية الأمر، تمّ الاتفاق على أن تكلف لجنة وزارية خاصة، لبلورة اقتراح لتسوية الوضع القانوني والإداري للقدس الموحدة، غير أنه أريد لضم القدس أن يكون من خلال السلطة التشريعية في إسرائيل، وليس من قبل السلطة التنفيذية؛ لذلك تم اختيار قانون أنظمة السلطة والقضاء 5708 - 1948م، والذي هو أول تشريع أقرّه مجلس إسرائيل المؤقت بعد إعلان قيامها؛ وذلك لضمان الاستمرارية القانونية في المناطق التي اعتبرت آنذاك دولة إسرائيل، أو تلك التي تحتلها أو تضمها لاحقاً، وتقرّر أن يستخدم هذا القانون ويسند إليه التشريع الجديد لضم القدس، من خلال إضافة مادة واحدة إليه وهي المادة 11أ، التي تنص على: «أن يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حدّدها الحكومة بمرسوم»، وبهذا منحت إسرائيل ذاتها

ضم أي جزء إليها.

في 28 حزيران 1967م، أصدرت الحكومة استناداً إلى هذا القانون مرسوماً بشأن سريان قانون الدولة وقضائها وإدارتها على مساحة تبلغ 990, 69 دونماً، تضم كل القدس القديمة ومناطق واسعة محيطة بها، تمتد من صور باهر في الجنوب، إلى مطار قلنديا في الشمال، وكان المسطح البلدي لمدينة القدس في ذلك الوقت، يقع ضمن مساحة قدرها 37, 200 دونم، أصبحت بعد عملية الضم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الاحتلال. لقد كان الهدف من ذلك هو ضم أكبر مساحة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، وذلك للمحافظة على أكثرية يهودية في المدينة.

كان «قانون أنظمة السلطة والقضاء» المشار إليه سابقاً، كافياً لتحويل الحكومة تطبيق القانون والقضاء والإدارة على المنطقة المشار إليها، ولكنه لم يكن كافياً لإلحاق هذه المنطقة بصلاحيات مجلس بلدية القدس اليهودية، فقانون البلديات البريطاني لسنة 1934م، ينص على إجراء استفتاء لسكان المنطقة المراد ضمها، ولتلافي ذلك، أقرت الكنيست في الجلسة ذاتها يوم 27 حزيران 1967م، التعديل الجديد لقانون البلديات رقم 6 لسنة 5727 - 1967م، بحيث يسمح لوزير الداخلية، حسب تقديره ودون إجراء أي تحقيق، أن يصدر إعلاناً يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما، من خلال ضم مساحة تحدت بمرسوم صادر مسبقاً. وفي اليوم التالي لإقرار هذا التعديل، نشر وزير الداخلية إعلاناً في الجريدة الرسمية ضمّ بموجبه كامل المنطقة التي حدتها الحكومة سابقاً بمرسوم، إلى منطقة بلدية القدس، ووضعت تحت إشراف مجلس البلدية الإسرائيلي. وفي اليوم التالي الذي تمت فيه المصادقة على هذين القانونين، أقر الكنيست تشريعاً ثالثاً اعتبرته السلطات الإسرائيلية مكماً لها، وهو قانون المحافظة على الأماكن المقدسة 7527 - 1967م.

في 30 تموز 1980م، أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً جديداً بشكل استثنائي عرف باسم



«القانون الأساسي» 5841 - 1980م، أقر بأن القدس عاصمة إسرائيل. وكانت قد تقدمت بهذا المشروع النائبة، «غيئولا كوهين»، التي كانت عضوًا في «منظمة شتيرن» قبل قيام إسرائيل، ومن ثم عضوًا في «حزب حيروت» وبعده «الليكود».

وعلى الصعيد الإداري المحلي، فقد كان أول إجراء هو تصفية القضاء والإدارة العربيين، وتمثل ذلك في أمر صادر عن الحكم العسكري، ويقضي بحل بلدية القدس العربية؛ فأثارت عملية ضم المدينة مشاكل قانونية وحقوقية معقدة إزاء السكان الفلسطينيين في المدينة، وأخذت هذه المشاكل تتفاقم مع تعميق إجراءات الضم، الأمر الذي استدعى إصدار عدد من التشريعات الجديدة التي تتوافق مع الإجراءات الاحتفالية.

ولعلّ أولى تلك القضايا كانت مشكلة المقدسيين من حيث علاقتهم بالقوانين الإسرائيلية، فقد تم اعتبار سكان القدس الفلسطينيين، من سكان إسرائيل لا من مواطنيها، وامتنعت السلطات الإسرائيلية عن منحهم الجنسية، ومنعتهم كذلك من المشاركة في الانتخابات العامة، بينما سمحت لهم بالمشاركة في الانتخابات البلدية لمدينة القدس فقط، وهي التي قاطعها الفلسطينيون حتى الآن.

الباب الأول

الفصل الثاني: الوضع القانوني في القدس

1- القدس من وجهة النظر الإسرائيلية

من وجهة النظر الإسرائيلية، فإنّ القانون الدولي يدعم موقف إسرائيل وسيادتها على مدينة القدس الشرقية، وقد أوجدت إسرائيل - كدولة احتلال - العديد من المبررات لهذا الأمر، أهمها ما يلي:

1 - إنّ الأردن كان قد احتل القدس الشرقية عام 1948 من خلال عمل عدائي، مستخدمًا القوة العسكرية في ذلك، وحسب القانون الدولي، فإنّه لا يوجد للأردن

حقوق سيادية عليها⁽¹⁾.

2 - إنَّ خط الهدنة الذي اتفق عليه عام 1949، والذي قسّم القدس إلى قسمين، لم يعتبر حدوداً نهائية، وأنَّ اتفاقية الهدنة تنص بشكل واضح على أن الاتفاق بين إسرائيل والأردن لا يمس حقوق الطرفين، ولا يؤثر على ادعائهما بالنسبة للسيادة على المدينة⁽²⁾. إنَّ ضم القدس الشرقية ومعها الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية عام 1950 كان إجراءً مناقضاً للقوانين الدولية، ولذلك فإنَّ الضم لم يكن شرعياً.

3 - إنَّ الأردن خرق اتفاق الهدنة عام 1947 عندما أعلن الحرب على إسرائيل، ما يمنح إسرائيل حق إلغاء الاتفاقية، وهذا ما قامت به⁽³⁾.

4 - إنَّ الاحتلال الإسرائيلي للقدس عام 1967، كان نتيجة إجراء دفاعي، لذلك فهو قانوني ويمنحها حق السيادة على هذا الجزء.

5 - تتمثل وجهة نظر القانون، في أنَّ هناك حقاً لكل من الأردن وإسرائيل في السيادة على القدس الشرقية قانونياً، ولكن إسرائيل أحقَّ من الأردن في ذلك⁽⁴⁾.

(1) . زاد الأردن الإخبارية- القدس في الميزان الدولي 3 أيار / مايو 2011،
www.jordanzad.com /index.php?page=article&id=42438

(2) زاد الأردن الإخبارية- القدس في الميزان الدولي 3 أيار / مايو 2011،
www.jordanzad.com /index.php?page=article&id=42438

(3) الموسوعة الفلسطينية: الهدنة الأولى والهدنة الثانية بين الدول العربية وإسرائيل،
www.palestinapedia.net، 8-8-2016.

(4) أبو جابر، إبراهيم، الموقف الإسرائيلي تجاه القدس، القدس في دائرة البحث، الجزء الأول، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 1996، ص 425- ص 442.



2- القدس في القانون الدولي

أ. لا يمكن فصل مسألة الوضع القانوني للقدس عن وضع فلسطين ككل، فقبل الانتداب البريطاني، كانت السيادة على فلسطين، بما فيها القدس، بأيدي العثمانيين، وعندما أصبحت فلسطين تحت الانتداب، لم يُحوّل السيادة إلى سلطته، ولم يتم تحويلها إلى عصبة الأمم، بمعنى أنه بقيت السيادة فعلياً معلقة أثناء تلك الفترة. استمر هذا الوضع حتى إقامة دولة إسرائيل واعتراف المجتمع الدولي بها كدولة، ودخولها الأمم المتحدة في عام 1949، حيث تضمّن ذلك الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على بعض الأراضي التي كانت تحت سيطرة الانتداب البريطاني على فلسطين وليس على كل الأراضي التي استولت عليها إسرائيل، على الرغم من أن امتلاك الأراضي هو أحد المعايير لوجود دولة، هذا بالإضافة إلى أن الاعتراف بإسرائيل لم يتضمن اعترافاً بخطوط الهدنة لعام 1949 أو بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية.

ب. حقيقة أن السيادة معلقة على ما تبقى من أراضي الانتداب السابقة لفلسطين، لا يعني بالطبع أنه لا يوجد من يستوجب أن تكون له السيادة. وبما أنه تم الاعتراف بالاستقلال المؤقت لفلسطين من قبل عصبة الأمم، إضافة إلى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فإنّ «وحدة تقرير المصير» تتألف من تلك المساحة من الأراضي، ما يعني أنّ السيادة تؤوّل للشعب الفلسطيني، على أن يارسها عندما يحقّ استقلاله.

ج. لم يحصل اعتراف قانوني باحتلال إسرائيل للقدس الغربية في عام 1948، لأنّ ذلك سيكون غير متوافق مع مفهوم القدس باعتبارها تحت وصاية دولية، لذلك، لا توجد حالياً دول لها سفارات في القدس، باستثناء نقل السفارة الأميركية في عهد ترامب، وكان هناك سابقاً سفارات في القدس لكل من كوستاريكا ومكرونيزيا وتم إغلاقها، كما توجد قنصليات لبعض الدول فيها، مع أنها تركز على الوضع الدولي للمدينة،

دون أن يتم طلب الإذن من إسرائيل لإقامتها.

تعتبر معظم الدول، بما فيها المملكة المتحدة، أن إسرائيل تُمارس سلطة واقعية فقط على القدس الغربية، على الرغم من أن اتفاق الهدنة العام بين الأردن وإسرائيل لعام 1949 صادق على التقسيم الواقعي للمدينة بأكملها، إلا أنه لم يؤثر على الوضع القانوني للقدس، حيث نصّت المادة الثانية منه بوضوح على ألا يمنح الاتفاق أيّ ميزة سياسية أو عسكرية، وألا يُجحف بحقوق ومطالبات أو مواقف أي طرف، وأن ما يُمليه هو الاعتبارات العسكرية فقط.

ث. فيما يتعلّق بالقدس الشرقية قبل حرب حزيران عام 1967، تم الاعتراف بذلك الجزء من المدينة على أنه تحت الإدارة الواقعية للأردن. كما لم يمنح احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في حرب حزيران 1967 أيّ حقوق ملكية، وذلك للسببين التاليين: 1. إن القاعدة المؤسسة في القانون الدولي تنص على أن الاحتلال لا يستطيع منح حقوق للملكية. 2. لأنّه ورد في قرار مجلس الأمن رقم 242 مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ووجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967. وبناءً عليه، تبقى السيادة على القدس الشرقية معلّقة، كما هو الأمر بالنسبة لبقية فلسطين.

ج. المسألة التالية التي يجب دراستها هي، هل للقدس وضع يختلف عن وضع بقية الأراضي المحتلة وإسرائيل؟ على الرغم من أنّ خطة الأمم المتحدة للتقسيم اقترحت بأن يكون للقدس وضع في ظل نظام خاص تُديره الأمم المتحدة، لكن لم يتم أبداً تطبيق هذا النظام.

من الواضح من تاريخ الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لتدويل المدينة بعد رفض خطة التقسيم، أن مفهوم (corpus separatum) في ظل نظام دولي للمدينة لم يمت. وبما أنّ



المقترحات التي جاءت في خطة الأمم المتحدة لتقسيم القدس كانت مجرد توصيات، فهي بذلك غير ملزمة قانونياً، وكما يبدو أن هناك اتفاقاً واسعاً بوجوب مواصلة اعتبار القدس (corpus separatum)، أي أراضي تتميز قانونياً عن إسرائيل وبقية الأراضي المحتلة، علماً أنه لم يتم الاتفاق على الطبيعة الدقيقة للنظام الدولي الذي سيطبق على المدينة، لهذا السبب، لم تعترف الدول بادّعاء إسرائيل السيادة على القدس الغربية، ولم تفتح سفارات لها في المدينة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تلت قرارها رقم 181، تتحدث عن «وضع القدس» بشيء من الغموض، دون تعريف دقيق لماهية ذلك الوضع. حيث إنه في معظم الحالات، يتم استخدام العبارة في سياق شجب الأعمال التي تعمل على فرض السيادة الإسرائيلية على المدينة، بهدف ضمان أن حالة الوضع الراهن لا تتغير مهما كانت. مع ذلك، يجب تفسير العبارة في السياق التاريخي، وبشكل خاص جهود الأمم المتحدة لتأسيس نظام دولي للمدينة والقبول الواسع لمفهوم (corpus separatum).

ح. لقد رفض المجتمع الدولي رفضاً باتاً ادّعاءات السيادة الإسرائيلية على المدينة (بقسميها الشرقي والغربي)، ولم يقبل كذلك أن تكون هناك سيادة لأي دولة على المدينة، فالسيادة على القدس مُعلّقة في الوقت الراهن، ويبدو كذلك أن هناك إجماعاً بأن للقدس فعلاً وضعاً منفصلاً عن إسرائيل وبقية الأراضي المحتلة، حيث إن فشل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة للتوسّط بشأن حل خاص بها، والقبول الواسع لمفهوم (corpus separatum)، والإشارة في القرارات المتعاقبة للأمم المتحدة إلى وضع «الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، بما فيها القدس» تشهد على ذلك، حيث لم يتم تقرير الطبيعة الدقيقة لذلك الوضع.

يجب حل مسألة النظام الدولي الذي سيطبق على القدس في سياق مشروع السلام النهائي، وذلك حسبما اتفق عليه بين الجانبين في إعلان المبادئ وفي الاتفاقية 1 المرهنية، سواء كان هذا النظام على شكل مدينة مُقسّمة وكل طرف يتمتع بالسيادة على القسم الخاص به، أو سيادة مشتركة، أو مجموعة أنظمة دولية، كما ورد في خطة التقسيم الأصلية، أو أي حل آخر. كل ذلك يجب أن يخضع للتفاوض⁽¹⁾.

الباب الاول

الفصل الثالث: القانون الإسرائيلي في القدس

لا بد لنا أن نهتم بالوضع القانوني في القدس، لأنّ الإسرائيليين يعتمدون على قانونهم بشكل مطلق، ويرفضون التعامل مع القانون الدولي، لذا وجب فهم قانونهم لدحضه والدفاع عن القدس الشرقية وحقوق الفلسطينيين فيها أمام المجتمع الدولي.

عملت دولة الاحتلال الإسرائيلي على وضع العديد من القوانين للسيطرة على مدينة القدس الشرقية وضّمّها وتوحيدها في عاصمة موحدة كاملة، تقع تحت سلطة الاحتلال عبر التقادم الزمني لوجوده فيها، من أهم هذه القوانين ما يلي:

قانون إسرائيلي هو قانون الإدارة والنظام 1948م وقد حولت تلك الفقرة حكومة «إسرائيل» تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة إسرائيل ضمها إلى «أرض إسرائيل».

قانون ضم القدس الشرقية: في 27 حزيران 1967، أضاف الكنيست فقرة على قانون إسرائيلي هو قانون الإدارة والنظام 1948 تنفيذ بمنح حكومة إسرائيل تخويلاً كاملاً بضم القدس الشرقية إليها، وبالتالي وافق الكنيست على مشروع قرار الضم، وقد

(1) القدس في ضوء الممارسات الإسرائيلية ومواقف الإدارة الأميركية، إعلاميون من أجل الوطن، 21-7-2018، <https://www.watan.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=46387>.



سرى قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها للمناطق على: القدس الشرقية بما فيها صور باهر والشيخ جراح ومطار قلنديا وشعفاط وجبل المكبر والمناطق المجاورة، وبذلك دخلت تلك المناطق ضمن حدود بلدية القدس، وقدّرت مساحة ما تم ضمّه لحدودها عبر هذين المرسومين بـ 69 كم مربع، وحرصت إسرائيل على أن تشمل عملية الضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان⁽¹⁾.

تشريع تعديل قانون البلديات: أعلن وزير الداخلية الإسرائيلي عن توسيع حدود بلدية القدس، وتعيين أعضاء من السكان المضمومين إلى مجلس بلدية القدس الإسرائيلي، بهدف ضم مواطنين عرب من سكان القدس الشرقية إليه، وأطلق عليه «قانون توسيع منطقة بلدية القدس» بتاريخ 28 حزيران 1967، وفي 29 حزيران، أصدر الجيش الإسرائيلي أمراً يقضي بحل «البلدية» أو ما كان يسمى بـ «مجلس أمانة القدس» العربي المنتخب المؤلف من 12 عضواً من سكانها، وطرد أمين القدس من عمله، وكذلك إعفاء أعضاء الأمانة من عملهم، وتولّى مجلس البلدية للجزء الغربي من القدس، وجميع أعضائه من اليهود، إدارة الجزء الشرقي منها أيضاً.

القانون الأساس «القدس عاصمة إسرائيل»: صدر في 30 تموز 1980، وأهم ما جاء فيه:

- القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل.
- القدس هي مكان إقامة رئيس الدولة، الكنيسة، الحكومة والمحكمة العليا.
- الأماكن المقدسة مصانة من كل تدنيس، ومن أي شيء يمكن أن يمسّ حرية وصول أبناء الديانات إلى الأماكن المقدسة لديها، أو مشاعرهم تجاهها.

(1) حلبي، أسامة، الوضع القانوني لمدينة القدس و مواطنيها العرب، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1997، ص 90.

- تحرص الحكومة وتعمل جاهدة على تطوير القدس وازدهارها، وعلى رفاهية مواطنيها من خلال تخصيص موارد خاصة، بما في ذلك هبة سنوية خاصة لبلديتها، وذلك بمصادقة اللجنة المالية للكنيست.

- تعطى للقدس أولويات خاصة في أعمال سلطات الدولة من أجل تطويرها في مجال الخدمات العامة والاقتصاد ومجالات أخرى.

- تشكل الحكومة هيئة أو هيئات لتنفيذ هذا البند⁽¹⁾.

تأتي أهمية هذا القانون من حقيقة أنّ أي اتفاق سياسي حول القدس يلزم تعديله، كما حدّدت ذلك محكمة العدل العليا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، حيث شرع اليمين المتطرف بمعركة، لتحويله إلى قانون محصن، لا يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الكنيست لتعديله.

قانون التنظيمات القانونية والإدارية: أصدرت سلطات الاحتلال بتاريخ 23 آب 1968 قانوناً يمكنهم من السيطرة القانونية على مدينة القدس، وإلحاق الفلسطينيين ونشاطاته الاقتصادية والاجتماعية بالقانون الإسرائيلي، بما في ذلك تقييد الحرية السياسية والاجتماعية للسكان العرب، ودفعهم لمغادرة القدس. نصّ القانون على الحصول على رخصة مزاولة عمل إسرائيلية لكل صاحب عمل أو مهنة، ولكل شركة عربية، وللمحامين والأطباء، وكذلك مدققي الحسابات والصيادلة والمهندسين⁽²⁾.

قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة 1967: وأهمها ما يلي:

(1) (صندوق، هايل، مدينة القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1996، ص 59)، (الموقع الرسمي للكنيست - الصفحة الرئيسية - عمل الكنيست - قوانين أساس الكنيست

<https://m.knesset.gov.il>)

(2) كريستال، ناتان، فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت، بيت لحم، ط3، 1995، ص 187.



- كل من انتهك حرمة مكان مقدس أو مسّ به بأية طريقة، يعاقب بالحبس لمدة سبع سنوات.
- كل من أتى بفعل، يمسّ حرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها، أو يمسّ بمشاعرهم تجاهها، يعاقب بالحبس خمس سنوات⁽¹⁾.

قانون أراضي الدولة المسجلة: تحت أمر رقم 59 لسنة 1967، استولت سلطات الاحتلال بموجبه على جميع الأراضي المسجلة باسم الحكومة الأردنية كأراضي دولة، أو باسم خزنتها، واعتبرتها أراضي تابعة لإسرائيل، واعتبرت جميع الأراضي غير المسجلة، والمسماة أراضي «المشاع»، بأنها أراضي دولة أيضًا، وشملت «أراضي الموات والأراضي الميري والأرض المتروكة»⁽²⁾.

قانون أملاك الغائبين رقم 58 لسنة 1967: صدر هذا القانون بعد أن أجريت عملية الإحصاء الكلي لسكان القدس العرب عام 1967، وأجبرتهم سلطات الاحتلال على الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية خلال ثلاثة أشهر، واعتبرت غير الموجودين منهم في حكم الغائبين، وسارعت إلى تطبيق قانون أموال الغائبين على جميع أموالهم⁽³⁾.

قانون استرجاع اليهود عقاراتهم في البلدة القديمة: أصدره الكنيست بتاريخ 23 آب/ أغسطس 1968، ويتضمن أنه يمكن لليهود استعادة المنازل التي كانت مملوكة أو مؤجرة لهم من قبل العرب في القدس، أما الأملاك الخاصة بالعرب، فلا يحق لهم

(1) كريستال، ناتان، فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت، بيت لحم، 3، 1995، ص 190.

(2) لبيب، فخري، دفاعًا عن القدس، دار التضامن، 1995، ص 136.

(3) مجلة شؤون فلسطينية: جدول بالشكاوى التي قدمها عرب الضفة الغربية المحتلة ضد تعسف الاحتلال الإسرائيلي 1967-1971، العدد رقم 6- كانون الثاني 1972، بيروت). (أيكل آدمز: معاملة إسرائيل للعرب في الأرض المحتلة. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد رقم 21، آذار- نيسان 1977، بغداد).

استرجاعها، أسوة بالملأك اليهود، بل ينحصر حق العربي فقط في أخذ التعويضات⁽¹⁾.
 قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا: جاء هذا القانون ليمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة أي نشاط لها في القدس، باعتبارها جزءاً من إسرائيل، ويسمى «قانون تقييد نشاطات لسنة 1994»، وبموجبه يحظر على السلطة الفلسطينية أن تفتح وتشغل أيّ ممثلية، وألا تعقد أي اجتماع ضمن حدود المدينة، إلا إذا حصلت على إذن خطي من الحكومة أو من تخوله، وفي هذا السياق، يعني مفهوم السلطة كل شخص يعمل من قبلها أو تحت إشرافها أو يستخدم اسمها. ويمنح هذا القانون وزير الشرطة الصلاحية بأن يأمر بمنع افتتاح وتفعيل أي ممثلية للسلطة الفلسطينية وأن يأمر بإغلاقها في حال وجدت، كما يمنحه القانون صلاحية منع عقد أي اجتماع، إذا لم يتم السماح بها كما جاء في البند أعلاه. بدأ سريان هذا القانون بتاريخ 1 أيار 1995، وتمت المصادقة عليه من قبل رئيس الوزراء والكنيست ورئيس الدولة⁽²⁾.

قانون مراقبة المدارس لسنة 1969: عملت السلطات الإسرائيلية منذ بداية احتلالها للقدس إلى جعل المنهاج المتبع في مدارس المدينة، هو منهاج التعليم الإسرائيلي. ففي 29 آب 1967، أصدرت الأمر العسكري رقم 197، والذي حظرت بموجبه تدريس 155 كتاباً مدرسياً في موضوعات اللغة العربية والاجتماعيات والتربية الإسلامية والفلسفة، لكنها عاودت السماح باستخدامها بعد إخضاعها للرقابة وشطب أجزاء كبيرة منها، كما أصدرت قانون الإشراف على المدارس الحكومية والخاصة لسنة 1969، وذلك بهدف إخضاعها لبرامج التعليم الإسرائيلية، وصدر الأمر رقم 812 بتاريخ 31

(1) جريس، سمير، القدس في المخططات الإسرائيلية الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1981، ص 16.

(2) غولان، موطي، السياسة الإسرائيلية تجاه مسألة القدس بين عامي 1937-1949، ترجمة جواد الجعبري، وزارة الاعلام غزة، 1996، ص 117.



آب 1981، منع بموجبه استخدام 64 كتاباً مدرسياً في الضفة الغربية، كما منع تداولها في مدارس القدس⁽¹⁾.

قانون الاستملاك: كما أصدرت سلطات الاحتلال أمر الاستملاك رقم 1443، المنشور بتاريخ 14 نيسان 1968، والذي تم بمقتضاه استملاك 116 دونماً من الأحياء العربية الإسلامية في البلدة القديمة في القدس، وكذلك 1180 دونماً من أراضيها تحت ستار المنفعة العامة، منها 100 دونم تحيط بأسوار القدس القديمة⁽²⁾.

قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1952: يعتبر ساكن مدينة القدس بموجب هذا القانون مواطناً دائماً، ولكن لا يحمل الجنسية الإسرائيلية إلا إذا تقدّم بطلب لذلك، ويحق له التصويت للمجلس البلدي وليس للبرلمان (الكنيست). يفقد الفلسطيني حق الإقامة في القدس في إحدى حالات ثلاث:

1. إذا حصل على جنسية أخرى غير الجنسية الإسرائيلية.

2. إذا حصل على حق الإقامة في دولة أخرى.

3. إذا بقي خارج إسرائيل سبع سنوات متواصلة⁽³⁾.

قانون العودة: صدر هذا القانون في 5 حزيران 1950، يحق لوزير الداخلية بموجبه أن

(1) شقير، هديل، أهم المشاكل التعليمية المقدسية تكمن في الاحتلال الإسرائيلي، جريد السبيل، 15 حزيران/ يونيو 2011، قسم الشؤون الفلسطينية.

(2) <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/201621/2/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>.

(3) (رابعة، غازي، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دار الفرقان، عمان، 1987، ص 86) (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، عدالة، <https://www.adalah.org/ar/law/view/340>)

يسحب من المواطن المقدسي حقوق المواطنة فيها، باعتبار أن القدس جزء من إسرائيل. قانون السلطة لتطوير القدس: يهدف إلى إنشاء وتشجيع المبادرات التي تسعى لتطوير القدس اقتصادياً، والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة التي تقدم النصح والمشورة فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية فيها⁽¹⁾.

أقر الكنيست الإسرائيلي خلال عام 2017 قانون شرعنة «البؤر الاستيطانية» بالقراءة النهائية، والذي يجعل من مصادرة الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة ومصادرتها لصالح المستوطنين، أمراً قانونياً. هذا وقد تم طرح 12 مشروع قانون داعم للاحتلال والاستيطان في ذات العام، من أبرزها:

قانون القومية: أقر مشروع قانون القومية بالقراءة التمهيدية في شهر أيار، لا يزال التعديل عليه جارياً، حيث يعتبر من أخطر القوانين التي تسعى إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، وكذلك إلغاء مسؤولية الاحتلال عن مأساتهم.

قانون المحاكم الإدارية على المستوطنات ومجالسها: أقر الكنيست بالقراءة التمهيدية مشروع القانون، الذي يطالب بسريان قانون المحاكم الإدارية على المستوطنات ومجالسها، وما يسمى بـ«الإدارة المدنية» في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في جميع القرارات المتعلقة بالمستوطنات والمستوطنين، وهو أحد مشاريع القوانين الهادفة إلى سريان ما يسمى بـ«السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات والمستوطنين.

مشروع قانون ضم مستوطنات القدس: وذلك مقابل فصل ثلاث ضواحي فلسطينية عنها هي: تخيم شعفاط وكفر عقب وعناتا، يقترح هذا المشروع ضم كل من مستوطنة

(1) أبو جابر، إبراهيم، وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن 21، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2002، ص 185.



«معاليه أدوميم» المقامة على أراضي بلدة العيزرية وأبو ديس والخان الأحمر، الواقعة شرق مدينة القدس، ومستوطنة «غفعات زئيف» المقامة على أراضي الجيب وبيتونيا، شمال القدس المحتلة، إضافة إلى مجمع المستوطنات «غوش عتصيون»، بما يتضمن مستوطنات «بيتار عليت وأفرات» المقامة جميعها على أراضي قرى غرب وجنوب غرب مدينة بيت لحم.

مشروع قانون يقضي بفرض السيادة الإسرائيلية على المناطق المسماة (ج) في الضفة الغربية، وهناك مشروع قانون آخر لفرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات غور الأردن، ومشروع آخر أيضاً لضم مجمع المستوطنات «غوش عتصيون» وقانون لضم مستوطنة «آريل».

الباب الثاني

سياسة الامر الواقع في القدس الشرقية

أحاول هنا أن أحلل الأبعاد السياسية الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، وذلك بالتوقف عند أنماط التغيير الجغرافي (الأرض)، والديموغرافي (الإنسان)، والتاريخي الحضاري (الهوية والثقافة).

ركّزت إسرائيل على القدس منذ أن سيطرت على القسم الغربي منها إبّان حرب 1948، فقد أحدثت سلطات الاحتلال تغييراً جذرياً على صعيد جغرافية هذا القسم المحتل، القسم الشرقي من القدس وديموغرافيته، تجلّت بأكثر من مستوى، كان أبرزها الثلاثة التالية:

المستوى الأول: المستوى الإداري، ويعني ظهور اسم "أورشليم"⁽¹⁾ في مسعى واضح من قبل الاحتلال لاستعادة الاسم التوراتي للقدس، كما ورد في العهد القديم، وبذلك

(1) الكتاب المقدس (العهد القديم)، سفر إشعياء (40: 2، 9، 10).

باتت القدس الغربية جزءاً من التنظيم الهيكلي الإسرائيلي إدارياً ومؤسسياً وتربوياً وعمرانياً.

المستوى الثاني: الاستملاك العقاري، والذي يهدف إلى إضفاء الطابع اليهودي على جغرافية المدينة، وذلك من خلال أساليب متعددة، فبعد أن كانت الملكيات العربية، بعد حرب 1948 مباشرة، تشكل حوالي 34 بالمائة من إجمالي الأراضي المملوكة من الشطر الغربي من القدس، مقابل 30 بالمائة فقط لصالح الملاك اليهود، حيث توزعت ملكيات الأراضي في القدس الغربية التي خضعت للاحتلال الإسرائيلي عام 1948 على الشكل الآتي: ملكيات للعرب 9, 33 بالمائة، ملكيات لليهود 04, 30 بالمائة، مؤسسات أوروبية ومسيحية 21, 15 بالمائة، وأملاك حكومية وبلدية وطرق 06, 21 بالمائة، وفيما بعد، نجحت سلطات الاحتلال في الاستملاك الكامل للأراضي، محوِّلة المواطنين الفلسطينيين العرب إلى لاجئي شتات خارج ديارهم وأراضيهم، محقِّقة بذلك السيطرة الجغرافية على الشطر الغربي من المدينة، والذي بلغت مساحته 16261 دونماً عام 1948، أي ما يشكل حوالي 84 بالمائة من إجمالي مساحة القدس الكلية آنذاك⁽¹⁾. إلا أن هذه المساحة لم تلبث أن سجّلت ارتفاعاً مستمراً حتى وصلت إلى 52600 دونم في عام 1993، أي بزيادة تضاعفت 2, 3 مرات⁽²⁾ عما كانت عليه في عام 1948.

المستوى الثالث: السيطرة السكانية، أي الوصول إلى مجتمع مقدسي، بحيث يكون يهودياً خالصاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسة تقوم على اتجاهين متعاكسين: تعزيز العنصر اليهودي كوجود اجتماعي واقتصادي وسياسي في

(1) محمود رمضان، ورقة قدّمت إلى ندوة القدس التي عقدت في دار نقابة الصحافة ببيروت بمناسبة يوم القدس العالمي بتاريخ 8/10/2007، ص 22.

(2) نشأت طهبوب، واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، ص 135. وفي: القدس الآن: المدينة والناس: تحديات مستمرة، وثائق المؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 8 - 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، مرجع سابق، ص 139.



هذا الجزء من المدينة من ناحية، وأتباع قاعدة الجذب والطرْد في السياسة المشار إليها، حيث أخذ المؤشر السكاني لليهود يسجّل صعودًا خطيًا، حيث ارتفع العدد من 99400 يهودي قبيل حرب 1948، إلى أن وصل إلى 166300 عام (1) 1961، ومن ثم ارتفع مرة أخرى إلى 195 ألفاً عام 1967، ووصولاً إلى 330 ألفاً عام (2) 1997، أي بنسبة زيادة بلغت 240 بالمائة خلال ما يقارب نصف قرن، أيّ بعد مضي 49 سنة على الاحتلال.

تهويد القدس Judaization بعد حرب 1967

عملت إسرائيل على تنفيذ سلسلة من إجراءات الضم، تركزت حول الشطر الشرقي من القدس، والذي كان شطرًا عربيًا خالصًا، حيث كان هدفها الأساس من عملية ضم الشطر العربي، يكمن في إعادة توحيد القدس تحت لواء إسرائيل، ومن ثم جعلها عاصمة أبدية لها Eternal capital بالإضافة إلى فرض سيطرتها على كامل المدينة.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع التهويد **Judaization** الشامل للمدينة، استجابة لمشروع إسرائيل السياسي والأيديولوجي، المتمثل بإسرائيل الكبرى⁽³⁾. واتخذت السيطرة على المدينة مستويات عدة، أبرزها ما يلي:

أولاً: سياسة الحكم والإدارة:

لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى سلسلة من الإجراءات الإدارية، أوكلت مهمة تنفيذها إلى السلطات العسكرية التي أسقطت المدينة في قبضتها، وذلك بعد يومين فقط على بدء حرب الخامس من حزيران 1967. أبرز هذه الإجراءات كانت:

(1) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، سلسلة المدن الفلسطينية (6)، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ص 100-101.

(2) نشأت طهوب: واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، مرجع سابق، ص 139.

(3) نشأت طهوب: واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، مرجع سابق، ص 139.

- تنصيب حاكم عسكري إسرائيلي على المدينة، أصبح المرجعية السلطوية، وتولت سلطته شؤون الأمن والإدارة والقضاء فيها. وقد أصدر الحاكم العسكري للقدس أول أمر له بإعلان المدينة منطقة عسكرية خاضعة لأحكام جيش الدفاع الإسرائيلي.

- كان أول تصريح يعلن القدس عاصمة سياسية للدولة الإسرائيلية في 8 حزيران، حين توسط الحاخام شلومو غورين مجموعة من أبناء الجيش، بالقرب من «حائط البراق» وهو الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، والذي يطلق عليه اليهود حائط المبكى، حيث أقام شعائر الصلاة اليهودية، معلناً بذلك تحقيق حلم الأجيال اليهودية بقوله إن «القدس لليهود ولن يتراجعوا عنها وهي عاصمتهم الأبدية»⁽¹⁾.

- في 27 حزيران، أجاز الكنيست البرلمان الإسرائيلي لوزير الداخلية، صلاحية توسيع حدود أي مدينة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وإخضاع الجزء المضاف بعد احتلالها للتشريعات الإسرائيلية، وليس للتشريعات التي كانت سائدة قبل الاحتلال، وكانت الترجمة الفعلية لقرار الكنيست في اليوم التالي مباشرة، أي في 28 حزيران، حيث أصدر وزير الداخلية الإسرائيلي القرارين التاليين: الأول: يقضي بقيام القدس الموحدّة، ويكون بضم شطري المدينة: الشطر الغربي المحتل عام 1948، والشطر الشرقي العربي المحتل عام 1967، أمّا الثاني: التوسيع الإداري للنطاق البلدي للجزء اليهودي من المدينة، ليشمل القدس القديمة وضواحيها، أي الجزء العربي منها الذي يقع بين مطار وقرية قلنديا شمالاً، وقرى صور باهر

(1) BRUTZKUS, E: "The Scheme for Spatial Distribution of 5 Million Population in Israel", Rural Sociology, 1972, pp. 302316-.



وبيت صفافا جنوباً، وبين قرى الطور والعيسوية وعناتا والرام شرقاً⁽¹⁾ إلى حدود الهدنة غرباً.

- في 29 حزيران، أبلغت الشرطة العسكرية روجي الخطيب، أمين القدس العربية رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي، بحلّ البلدية وإحراق موظفيها وعمالها ببلدية القدس الغربية اليهودية⁽²⁾، كما سبق ذكره. لقد كان قرار التوحيد البلدي للقدس بشطريها من أهم الخطوات لسلطات الاحتلال، لأنه جاء ليطول تهويد السلطة القاعدية، المتمثلة بالسلطة البلدية المحلية والتي تعتبر الركيزة لسائر مستويات السلطة في الهرم الإداري والسياسي العام.

- في 29 حزيران أيضاً، أمرت سلطات الاحتلال العسكري برفع جميع الحواجز التي كانت تفصل بين شطري القدس، وبدأ التنقل والانتقال داخل المدينة دون الحاجة إلى تصاريح رسمية⁽³⁾، حيث أصدرت الحكومة الإسرائيلية «أمر القانون والنظام رقم 1 لسنة 1967»، وأخضعت بموجبه تنظيم القدس للقوانين والنظم الإدارية الإسرائيلية⁽⁴⁾.

- تركيز المؤسسات السياسية والإدارية الإسرائيلية في القدس العربية، حيث تم نقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية إليها، منها: محكمة العدل العليا، وزارة العدل، مقر رئاسة الشرطة، مكاتب المستدروت، وزارة الإسكان، مكاتب المؤتمر الصهيوني ومقر رئاسة الوزراء.

(1) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، سلسلة المدن الفلسطينية (6)، تصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، د.ت.، ص. 134.

(2) المرجع نفسه، ص. 134.

(3) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء التاسع، القسم الثاني، في بيت المقدس، بيروت، 1975، ص. 304.

(4) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، 1984، ص. 522.

- في 30 تموز 1980، بعد ثلاثة عشر عامًا على احتلال الشطر الشرقي من القدس، أصدرت الحكومة الإسرائيلية «القانون الأساسي للقدس الموحد» الذي أكد على أنّ المدينة بشطريها الغربي والشرقي هي عاصمة موحدة لإسرائيل، ومقرّ لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا كما ذكرنا آنفًا⁽¹⁾.

ثانيًا: سياسة مصادرة الأرض

كانت القدس الشرقية ومحيطها الجغرافي أكثر المناطق المحتلة التي ركّز فيها الاحتلال إجراءاته في الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي، وذلك استجابة لمتطلبات الاستيطان الذي أخذ يزداد بصورة مكثّفة في القدس وجوارها، سواء من حيث التوسع في خارطة المستعمرات الاستيطانية من جهة، أم من حيث الارتفاع في أعداد المستوطنين، وذلك بهدف تأمين غلبة ديموغرافية واضحة للسكان اليهود، مقارنة مع عدد العرب الفلسطينيين في مدينة القدس.

كان القانون الإسرائيلي النافذ بعد حرب حزيران 1967، هو الأداة الأكثر اعتمادًا «بشأن الاستيلاء قسرًا على الأرض للمقاصد العامة»، وهذا يعني من الناحية الفعلية أن هناك غرضًا للاحتفاظ بها «احتفاظًا دائمًا في ملكية الدولة اليهودية: وبذلك يمكن استخدامها لغرضٍ عام أو خاص، ولكن لا يجوز أن يشغلها غير اليهود»⁽²⁾.

بدأت إسرائيل بمصادرة الأراضي داخل القدس العربية منذ الساعات الأولى لاحتلالها

(1) المرجع نفسه، ص: 522. انظر النص الكامل للقانون الأساسي، قانون القدس، في: جمعية القدس الثقافية الاجتماعية، القدس في التاريخ، د.ن، بيروت، طبعة أولى، 2004 م، ص 127. وبشأن موقف مجلس الأمن الدولي من القرار: انظر المرجع نفسه، ص 133-136.

(2) أنطوني كون، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبُلودوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، طبعة أولى، 1995، الجدول الرقم 20، ص 185-187.



عام 1967. أما الأحياء والمناطق التي طالتها المصادرة هي⁽¹⁾:

منطقة الحيّ اليهودي في القدس القديمة البلدة القديمة، وقد كان مقطوناً من قبل العرب، ولم يكن فيه أيّ أثر لوجود يهودي، حارة المغاربة، منطقة جبل سكوبس، أراضي قرية بيت صفافا، شرفات، بيت جالا، أراضي منطقة النبي يعقوب، أراضي منطقة الشيخ جراح، أراضي منطقة شعفاط، أراضي قرية صور باهر وأراضي منطقة قلنديا.

كما عملت السلطات الإسرائيلية على زيادة المساحات المصادرة في منطقة بيت جالا، النبي يعقوب، عناتا، العيزرية والنبي صموئيل.

كما قامت إسرائيل بإصدار تشريعات وقوانين قضت بمنع البناء في مساحات واسعة، شملت مختلف مناطق المدينة. كما أعلنت عن مناطق أخرى كمساحات خضراء غير قابلة للبناء عليها.

بلغت المساحات المصادرة من مدينة القدس منذ احتلالها عام 1967، أكثر من 56000 دونم من أصل 63000 دونم⁽²⁾ هي مساحة القدس العربية، حسب الحدود البلدية قبل تنفيذ مخطط التوسعة، وبعد توحيد شطري المدينة، وصولاً إلى «القدس الكبرى»، حيث دفعت البلدة القديمة في القدس ضريبة الاستيلاء من أرضها التاريخية، فمن مجموع 40 دونماً مملوكاً لليهود قبل عام 1948، صادرت سلطات الاحتلال بعد حرب 1967 نحو 250 دونماً، تمثل حوالي 26 بالمئة من إجمالي المساحة الكلية للبلدة، يضاف إليها 30 دونماً من الأحياء الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى، وبذلك لم يبقَ من مساحة القدس الشرقية سوى 7000 دونم، وهي مساحة غير كافية للبناء أو التوسع فيه، لاسيّما أنّ قسمًا كبيرًا منها مخصّص كمساحات خضراء وحدائق ومرافق عامة أخرى.

(1) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص 142.

(2) المرجع نفسه، ص 142.

أمّا الأراضي التي خضعت لقانون «الاستحواذ الإجباري» الذي تأثرت به القدس العربية دون غيرها، فقد زادت مساحتها عن ألفي هكتار، أي ما يعادل 20000 دونم، في حين سجّلت المساحات المصادرة من المدينة ومحيطها، أكثر من 97864 دونمًا حتى منتصف العام 1979.

لقد أحدثت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها الشطر الشرقي من القدس، أي القدس العربية، إبان حرب حزيران 1967، تغييرًا عميقًا في الواقع الجغرافي للمدينة، تمثّل هذا التغيير في تزايد الأحجام المساحية التي عرفتها المدينة، والتي ارتفعت من 3091 دونمًا في عام 1949، إلى 6500 دونم في عام 1967، ثم توسّعت لتصل إلى 70400 دونم في عام 1993، ثمّ لتؤلف مع القدس الغربية القطاع اليهودي المحتل عام 1948 ما يسمّى بـ«القدس الكبرى»، وذلك وفقًا لمخطط هيكلية أقرته بلدية القدس اليهودية، والذي ترافق مع إعلان ضم القطاع الشرقي إلى «السيادة الإسرائيلية» في 30 تموز 1980، حيث قضى المخطّط الجديد بإضافة 50 كلم² من أراضي الضفة الغربية المحتلة إلى المدينة الموحدة، وحسب تفاصيل هذا المخطّط، فإنّ المساحة الإجمالية للمدينة وصلت إلى 108 كلم²، توزّعت من حيث الاستخدامات على الشكل الآتي⁽¹⁾:

41 كم² للسكن.

38 كم² للحدائق العامة.

11 كم² للمناطق المفتوحة.

6, 3 كم² للمؤسسات العامة.

4, 6 كم² للتجارة والصناعة.

(1) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص 156.



إلا أن هذه التوسعة للمجال الجغرافي للقدس، لم تكن لتستجيب لحاجات التطور الطبيعي لسكان المدينة، وإنما أتت استجابة لحاجات الاستيطان الإسرائيلي، في استقباله لمستوطنين وافدين من الخارج.

ثالثاً: التغيير الديموغرافي

هناك ثلاثة مرتكزات أساسية في الإستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق هدفهم لإقامة الدولة اليهودية البديلة في فلسطين⁽¹⁾، هي: السلطة والأرض والجماعة البشرية.

لعلّ أول صيغة محدّدة لإستراتيجية الاستيطان الإسرائيلي، هي تلك التي بلورتها «الهاغاناه» عام 1943، والتي جاء فيها: إنّ الاستيطان ليس هدفاً بحد ذاته، بل إنّه أيضاً وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد فلسطين، لذلك، يجب السّعي في ذات الوقت من أجل إقامة المستعمرات العبرية، سواء وسط مراكز البلد السياسية والاقتصادية، أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طوبوغرافية مشرفة، أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد، والقدرة على الدفاع الفعّال، حتى ولو كانت أهميتها الاقتصادية قليلة⁽²⁾.

تزامنت موجات الاستيطان إلى فلسطين مع الدعوات المبكّرة للحركة الصهيونية المدعومة من الرأسماليات الغربية، والتي بدأت في مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتواصلت في ظل الانتداب البريطاني، حيث أدّت الخلايا النائمة في فلسطين، والتي سرعان ما ظهرت على شكل فرق مسلحة ومنظمات وعصابات إرهابية، الدور

(1) (فيصل أبو خضرا، تاريخ المسألة الفلسطينية: الأزمة... والحل! مركز الإعلام العربي، بيروت، 1990، ص 43 و89-92)، (عادل رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، بيروت، 1989، صفحات مختلفة)، (الشيخ عبد الله رشيد حلاق، الإسرائيليات تحكم العالم، مكتبة الرسالة، بيروت، طبعة أولى 1993، ص 37 وما بعدها).

(2) خالد عايد، المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مرجع سابق، ص 64.

الأهم في احتلال القسم الأكبر منها، بعد تهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني في حرب 1948، وما يزيد على 250 ألفاً في حرب 1967⁽¹⁾.

شكّلت القدس محور إستراتيجية الاستيطان الإسرائيلية. فمنذ أواسط القرن التاسع عشر، كانت الأدلجة الدينية هي الأساس الذي استندت إليه الدعوات المبكرة للصهيونية في شحن النفوس لدى بسطاء اليهود في الغرب الأوروبي، وتجنيدهم في تنشيط الهجرة نحو القدس وفلسطين ففي عام 1849، أي قبيل قرن كامل من قيام إسرائيل، نجح الداعية الصهيوني «مونتفيوري» في الحصول على فرمان سلطاني عثماني، من السلطان عبد المجيد، سمح بموجبه لليهود بشراء الأراضي في القدس وضواحيها. وفي عام 1855، تمكّن «مونتفيوري»، بدعم حكومي بريطاني، من شراء أوّل قطعة أرض في القدس، حيث أقام عليها أوّل حيّ سكني يهودي في فلسطين وبالذات في القدس، عرف فيما بعد باسم «حي مونتفيوري»⁽²⁾.

تمكّنت القوات الإسرائيلية إثر الحرب الإسرائيلية العربية الأولى عام 1948، من احتلال 84 بالمئة من المساحة الكلية لمدينة القدس، إذ لم يبق منها سوى 16 بالمئة فقط هي مساحة البلدة القديمة، أي القدس الشرقية التي خضعت للحكم الأردني، حيث ترتّب على احتلال الشطر الغربي من المدينة تهجير أكثر من 60 ألف عربي من سكانها⁽³⁾، الأمر الذي أحدث اختلالاً خطيراً في التوزيع الديموغرافي الذي بات على الشكل الآتي⁽⁴⁾: 2, 84 بالمئة يهود مقابل 9, 2 بالمئة عرب فلسطينيون والباقي حوالي 13 بالمئة

(1) جورج قصيفي، الرهان الديموغرافي في فلسطين في: الشعب الفلسطيني في الداخل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1990، ص. 9.

(2) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص. 130.

(3) أنطوني كون، التنظيم الهيكلي للمدن في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص. 101.

(4) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص. 130.



من جنسيات أجنبية مختلفة. ترافق هذا الحضور اليهودي الوازن في القدس الغربية مع إحداث تغييرات نوعية، طالت الطبيعة الديموغرافية والعمرانية لهذا الشطر من المدينة، ونجم عن الاحتلال فقدان أحياء عربية كاملة، وتهجير سكان القدس الفلسطينيين، وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم، بالإضافة إلى إقامة أحياء سكنية يهودية جديدة، وهدم القرى التابعة للمدينة⁽¹⁾.

ثم جاءت حرب حزيران 1967 لتضع القدس كاملة بشطريها الغربي والشرقي في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، وتوزع سكان المدينة وفقاً للجدول الآتي⁽²⁾:

الشطر	يهود	يهود بالمئة	عرب	عرب بالمئة
القدس الغربية	226000	100 بالمئة	-	-
القدس الشرقية	-	-	70000	100 بالمئة
مجموع المدينة	296000	77 بالمئة	23 بالمئة	23 بالمئة

يتضح من الجدول أعلاه أنّ نسبة التغيير في الشطر الغربي من المدينة كانت 100 بالمئة لصالح اليهود، مقابل صفر بالمئة في الشطر الشرقي، الذي غلب عليه الطابع العربي بنسبة 100 بالمئة. إلا أنّ السياسات الاستيطانية عملت على قلب المعادلة السكانية، بهدف تركيز أغلبية يهودية في القسم الشرقي من المدينة.

بدأت عمليات السيطرة التدريجية على القدس العربية مع الأيام الأولى لاحتلالها في حرب حزيران 1967، ففي الأسبوع الأول للاحتلال، قامت السلطات العسكرية

(1) المرجع نفسه، ص. 130.

(2) خليل الشقافي، الأبعاد الجيو- استراتيجية لعملية الاستيطان اليهودي في القدس وفي أكنافها، في: القدس الآن: المدينة والناس: تحديات مستمرة، وثائق المؤتمر الذي عُقد في بيروت بتاريخ 8-11 تشرين الثاني 1999، ص. 113.

الإسرائيلية بهدم «حارة المغاربة» وإجلاء سكانها، وكذلك إجلاء قسم كبير من سكان «حيّ الشرف»، وعزل أحياء عربية كاملة عن القدس، من خلال الحواجز الإدارية التي أقامتها الحدود الجديدة للبلدية. أدت تلك الإجراءات الفورية إلى مصادرة نحو 20 بالمئة من مساحة البلدة القديمة، وطرد أكثر من 7500 فلسطيني خارج أسوارها، ومصادرة 630 عقارًا، وهدم 135 عقارًا آخر. هذا، وجاءت الحدود الإدارية لبلدية المدينة لتتخذ بآلاف عديدة بعدة آلاف من عرب القدس «مسلمين ومسيحيين» إلى خارج نطاق البلدية المحدد في المخطط الإداري الجديد، ما أدى إلى اختلال التوزيع الديموغرافي في القدس ليصبح بواقع 3 إلى 1 لمصلحة اليهود⁽¹⁾.

لقد تحوّل الشطر الشرقي من القدس منذ احتلاله عام 1967 حتى اليوم، إلى مسرح لحركة استيطانية تلازم فيها السيطرة الديموغرافية مع السيطرة العسكرية - الجغرافية، أي السيطرة على الأرض والإنسان معًا، حيث أنشأت إسرائيل في القدس العربية ما مجموعه 486 وحدة سكنية، بعدد سكان إجمالي 1800 نسمة حتى عام 1981. إضافة إلى بناء سوق تجارية على النمط الإسرائيلي وكنيس للصلاة، الأمر الذي يعكس الترابط بين البعدين الاقتصادي والأيدولوجي الديني في الثقافة الإسرائيلية. والجدير بالذكر أنّ المنشآت المشار إليها، أقيمت على أنقاض أربعة أحياء عربية هي: حي الشرف، وحي الباشورة، وحي المغاربة، وباب السلسلة⁽²⁾ وليس في أماكن خالية في المدينة المقدسة.

في مطلع عام 1990، أيّد شامير، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، خطة استيطانية تقضي بنقل 100 ألف مهاجر كان يتوقّع وصولهم من الاتحاد السوفياتي السابق خلال

(1) (عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للنشر، 1981، ص 223). (نشأت طهوب، واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، في: القدس الآن: المدينة والناس: تحديات مستمرة، وثائق المؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 8/ 11/ 1999، ص 141).

(2) يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، مرجع سابق، ص 146-147.



ثلاثة أعوام متتالية، للإقامة في القدس، وفي أثناء لقائه رئيس بلدية مدينة القدس «تيدي كوليك»، أكد على «أن جلب 100 ألف يهودي إلى القدس هو مهمة عظيمة يجب الاضطلاع بها، وأن ديوان رئيس الحكومة هو بمكانة إحدى الوزارات التي ستسهم في أعمال البناء في القدس»⁽¹⁾.

بناء على معلومات استيطانية، فقد بلغ عدد المهاجرين الجدد الذين استوطنوا مدينة القدس بين شهري كانون الثاني وتموز 1990 5375 مهاجرًا، أي أكثر من 7 بالمئة من مجموع المهاجرين اليهود الذين قَدِموا للإقامة في الأراضي المحتلة خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر. كما أفادت معلومات الاستيطان أيضًا أن معظم هؤلاء المستوطنون الجدد، قطنوا الأحياء الجديدة ذات الطابع اليهودي الخالص، إذ استوطن العدد الأكبر منهم في مستوطنة غيلو، حيث بلغ عدد من قطنها 557 مهاجرًا، وبلغ عدد المستوطنين الجدد في مستوطنة راموت 541 مستوطنًا، وعدد من استوطن في مستوطنة النبي يعقوب 452 مستوطنًا، كما قطن عدد من المهاجرين الجدد في مستوطنتي كريات يوفال وكريات مناحيم⁽²⁾.

في 14 تشرين الأول 1990، اتخذ المجلس الوزاري المصغر لشؤون الهجرة في إسرائيل، قرارًا يقضي ببناء 5000 وحدة سكنية في القدس الشرقية في السنة الواحدة، بدلًا من 2000 وحدة فقط كمعدل بناء في السنوات السابقة⁽³⁾. يدل هذا القرار القاضي بتسريع وتيرة الاستيطان في القدس على ثبات السياسة الإسرائيلية تجاه المدينة، ليس من منظور سياسي باعتبار القدس «عاصمة إسرائيل الأبدية» وحسب، ولكن من منظور إستراتيجي أيضًا، تتحوّل معه القدس إلى مدينة يهودية أرضًا وإنسانًا وفضاءً وعمرانًا.

(1) خالد عايد، الهجرة اليهودية والاستيطان في الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 6، ربيع 1991، ص 303.

(2) المرجع نفسه، ص 303.

(3) المرجع نفسه، ص 304.

ففي أواخر عام 1990، أوضح تقرير استيطاني صورة الوضع في الضواحي الاستيطانية في القدس الشرقية وفقاً لما يأتي⁽¹⁾:

العدد	الوحدات
32660 وحدة سكنية	وحدات سكنية قائمة بالفعل
23300 وحدة سكنية	طاقة استيعابية إضافية للوحدات القائمة
11560 وحدة سكنية	وحدات سكنية مخططة للإنجاز في غضون ثلاث سنوات (1991-1993)
44220 وحدة سكنية	مجموع ما هو قائم ومخطط للإنجاز حتى نهاية العام 1993

يمكن القول إن مطلع عام 1991 شهد نشاطاً استيطانياً في الأراضي المحتلة عموماً، وفي القدس خصوصاً، بتسارع غير مسبوق، وذلك باتجاه التوسع والزيادات الملحوظة في أعداد الوحدات السكنية من جهة، وكثافة موجات الهجرة اليهودية الوافدة إلى فلسطين من جهة أخرى.

لقد أسهمت عوامل كثيرة في تنشيط القطاع الإسكاني الإسرائيلي، الذي سجّل قفزات سريعة خلال عقد التسعينيات، حيث وصلت حصة الاستثمار فيه إلى أكثر من 62 بالمائة من حجم الاستثمار الكلي، ومثّلت حصته أكثر من 5, 13 بالمائة من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي⁽²⁾. كما جاءت تطورات هذا القطاع لتخدم البرنامج الاستيطاني في الأراضي المحتلة، وخصوصاً في القدس كما ذكرت سابقاً.

ومن منظور المساحة، فقد بلغت المساحات المبنية عليها المستوطنات اليهودية المقامة داخل القدس الشرقية 18769 دونماً حتى عام 1993، أقيمت عليها 43449 وحدة سكنية يقطنها

(1) المرجع نفسه، ص 305.

(2) نشأت طهبوب، واقع السكان والإسكان في مدينة القدس، مرجع سابق، ص 162.



حوالي 153840 مستوطنًا يهوديًا⁽¹⁾، ارتفع عددهم عام 1995 إلى 161806 مستوطنين⁽²⁾، أيّ بزيادة قدرها 7966 مستوطنًا خلال سنتين فقط، ما يعني قرابة 4000 مستوطن في السنة الواحدة، وعلى ذلك، يكون معدل النمو السنوي للاستيطان حوالي 3 بالمئة، وهو معدل غير ثابت وقابل باستمرار للارتفاع المفاجئ، وفق حجم الموجات الاستيطانية الوافدة من الخارج.

في عام 1992، أنشئت مستوطنة جنعات ماتوس على مساحة 63 إيكراً من أراضي الكنيسة الأرثوذكسية، لم تلبث الحكومة الإسرائيلية أن وضعت مخططاً لتوسعتها لتصل المساحة المقامة عليها إلى 245 إيكراً، بطاقة استيعابية مقدارها 3600 وحدة سكنية جديدة على حساب أراضي قرية بيت صفافا الواقعة جنوب شرق القدس. كما أقيمت مستعمرة رينجس شفعاط عام 1994 على مساحة قدرها 500 إيكرا، كانت عبارة عن أراضي خضراء تمت مصادرتها في عام 1970 من أراضي بلدي بيت حنينا وشفعاط. تشمل هذه المستوطنة 2165 وحدة سكنية، يقيم فيها 8000 مستوطن. أما مستعمرة هارحوما جبل أبو غنيم، فقد تم تنفيذها بين عامي 1996 و1997، وتصل مساحتها إلى 1224 دونماً، معظمها أراضي خضراء تحتوي على أكثر من 60 ألف شجرة صنوبر، كانت الحكومة الإسرائيلية قد وضعت مخططاً تنفيذياً لإقامتها، بحيث تكون قادرة على استيعاب أكثر من 30 ألف يهودي⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 162.

(2) المرجع نفسه، ص 142.

(3) المرجع نفسه، ص 142. وهذا الجبل هو وقف إسلامي أوقفه، في الأساس، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه للصحابي عياض بن غنيم، فسُمّي الجبل باسمه بأبي غنيم نسبة إليه، وما زال يحمل هذا الاسم، فهو وقف إسلامي ولا حق لليهود فيه على الإطلاق. انظر صحيفة النهار اللبنانية، 1997/3/11 «جبل أبو غنيم والواقع الديمغرافي».

رابعًا: السيطرة السياسية

ربطت السياسة الإسرائيلية المعتمدة في الأراضي المحتلة بين مسألتين متلازمتين من حيث الأهداف والنتائج: الأولى: التركيز على استخدام وسائل التهجير القسري للفلسطينيين بهدف اختزال الكتلة السكانية الفلسطينية من جهة، والثانية: تفرغ الشعب الفلسطيني من النخب الاجتماعية والسياسية القادرة على مواجهة الاحتلال سياسياً من جهة أخرى. كما أنه، وتحت قسوة الظروف الاقتصادية والمعيشية والتعليمية والإسكانية، وكذلك تحت ضغط الاحتلال الإسرائيلي، فقد اضطرت موجات بشرية فلسطينية إلى الهجرة بعد حربي 1948 و1967، لاسيما من المدن، الأمر الذي لم يؤدِّ إلى تفرغ المدن من سكانها فحسب، وإنما أيضاً أفرغها من نخبتها السياسية، وهي النخبة التي سبق لها أن امتلكت تجربة في العمل السياسي في أواخر العهد العثماني⁽¹⁾، وكذلك خلال عهد الانتداب البريطاني⁽²⁾.

وهكذا، بات الشعب الفلسطيني، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، دون قيادة نخبوية مدنية، خاصة أن أكثر اللاجئين الفلسطينيين كانوا من سكان المدن، ونسبة قليلة منهم كانت من الأرياف الزراعية والرعوية، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية فيما يتعلق بالتشكيلات السياسية تحت ظل الاحتلال، وهي تشكيلات تفتقر إلى التجربة التي امتلكها أبناء مجتمعات المدن العربية، وذلك لأسباب اقتصادية وتعليمية، بالإضافة إلى أسباب اجتماعية وسياسية.

(1) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، طبعة سابعة، 1982، الفصلان الخامس والسادس، ص 149-203. سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت، 1977، ص 41-22.

(2) سميح شبيب، حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932-1933، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، طبعة أولى، 1981، ص 48-50.



ومن أبرز العائلات المقدسية التي تميّزت وعرفت بالمكانة الاجتماعية والسياسية في مجتمع مدينة القدس كانت⁽¹⁾:

من المسلمين: عائلات الخالدي، الحسيني، العلمي، نسيبة، النشاشيبي، القدوة وطهبوب وغيرها.

من المسيحيين: عائلات عطاالله، فرّاج، مشبك، بولس، حدّاد، كاتول، الخوري، شبر، جّالاد، سعيد، ذيب، طنوس، فريج، سابا وسواها.

الباب الثالث

مراحل الاعتراف الدولي بالقدس عاصمة لإسرائيل

تعدّ الولايات المتحدة الأميركية أول دولة اعترفت بإسرائيل، وقد تميّزت مواقفها بالتناقض إزاء حل النزاع العربي - الإسرائيلي عامة، ومسألة القدس خاصة، وكذلك بانحيازها الواضح إلى إسرائيل. فبعد تصويت الولايات المتحدة على قرار التقسيم عام 1947، أخذت تدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم في مدينة القدس، وتطبيق هذا الوضع الخاص على المدينة بمقتضى قرار التقسيم، وحماية الأماكن المقدسة على أساس القبول المتبادل بين الأردن وإسرائيل. كما رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية أو الأردنية على المقدسات في ذلك الوقت، ولم تجبّد نقل المقرات الرسمية الإسرائيلية إليها، كما امتنعت عن القيام بنقل السفارة الأميركية إلى القدس⁽²⁾.

لقد مرّت القدس الشرقية بمراحل اعترفت خلالها الولايات المتحدة الأميركية بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، من أهم هذه المراحل ما يلي:

(1) بيان نويّض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917 - 1948)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت طبعة ثالثة، 1986. وليد الخالدي، قبل الشتات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1987.

(2) (PASSIA).

المرحلة من عام 1967 إلى عام 1993

لم تبدِ الإدارة الأميركية موقفاً واضحاً عشية الاحتلال «الإسرائيلي» لمدينة القدس، ففي خطابه بتاريخ 19 حزيران 1967، غيَّب ليندون جونسون، الرئيس الأميركي في ذلك الوقت، وضع القدس، على الرغم من أنه عرض في خطابه مشروعاً للسلام مؤلفاً من خمس نقاط، مكتفياً بالإشارة إلى القدس قائلاً: «يجب أن يكون هناك إدراك كافٍ بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة»⁽¹⁾. ووفقاً لهذا المشروع، فقد حدّد الرئيس الأميركي جونسون السياسة الخارجية لهذا الصراع، وذلك بمطالبة الدول المعنية به بالاعتراف ببعضها البعض، ضمن حدود معترف بها، بدلاً من خطوط الهدنة المعرضة للحرب، على أن يكون هناك ترتيبات خاصة بالقدس تعترف بالمصالح الخاصة لجميع الأديان الساموية في الأماكن المقدسة فيها⁽²⁾.

أما ممثل الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة، آرثر غولدبرغ، فقد كرّر مبادئ مشروع جونسون للتسوية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 حزيران 1967، كما كان مشروع القرار الذي طرحه أمام الجمعية العامة للتصويت عليه، خالياً من أي إشارة لمستقبل المدينة المقدسة⁽³⁾، الأمر الذي يشير إلى أن الولايات المتحدة ترفض عودة «إسرائيل» إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران 1967، فالمكاسب التي حققتها الولايات المتحدة جرّاء الحرب، لا يمكن التخلي عنها، وهذا يتوافق مع التصور الإسرائيلي.

(1) منشور سياسة الولايات المتحدة في أزمة الشرق الأدنى، مكتب الطباعة الحكومي، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأميركية، 1969، ص 7.

(2) الهور، منير، والموسى، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1982، ط 1، دار الجليل للنشر، عمان، 1983. ص 74-73.

(3) U.S. Policy in Near East Crisis, p. 11.



بدا الموقف الأميركي جلياً أيضاً تجاه القدس، حينما صدر إعلان عن وزارة الخارجية الأميركية، في صبيحة اليوم ذاته الذي أعلنت فيه السلطات «الإسرائيلية» ضمها للجزء الشرقي من المدينة، بتاريخ 28 حزيران 1967، حيث جاء في الإعلان: «إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ اليوم، لا يمكن اعتباره أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس. إن الولايات المتحدة لم تعتبر قط مثل هذه الأعمال أحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة، أنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس، وفي الوقت ذاته، سعت الحكومة الأميركية لمنع صدور قرارات عن الأمم المتحدة تدين مواقف «إسرائيل»، ولذلك امتنعت عن التصويت على قراري رقم 2253، و2254، الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 4 و14 تموز 1967، واللذين طالبا «إسرائيل» بإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات في القدس، والتوقف عن أي إجراء يغير من وضعها. ولتوضيح موقف بلاده، وفي محاولة للتخفيف من الانتقادات التي تعرّضت لها الولايات المتحدة بسبب امتناعها عن التصويت على القرارين السابقين، فقد صرّح ممثلها في الأمم المتحدة، غولدبرغ، ببيان ألقاه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة بتاريخ 14 تموز 1967، قائلاً: «بالنسبة لما يتعلق بالأساليب الخاصة التي اتبعتها حكومة «إسرائيل» في 28 حزيران، أود أن أوضح أنّ الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بهذه الأساليب في تغيير وضع القدس. إنّ حكومتي لا تعترف بأنّ الأساليب الإدارية التي اتبعتها حكومة «إسرائيل» في 28 حزيران يمكن اعتبارها كلمة أخيرة في هذا الشأن، ونحن نأسف لاتخاذ «إسرائيل» مثل هذه الإجراءات، ونحن نصرّ على أن الأساليب المتبّعة لا يمكن اعتبارها أكثر من مجرد أوضاع مؤقتة، ولا تحدّد الوضع النهائي والدائم لمدينة القدس. نحن نؤمن أنّ الأسلوب الأكثر فائدة لمناقشة مستقبل القدس، يكون بالتعامل مع المشكلة ككل،

وكجزء من الترتيبات التي يجب اتخاذها لإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة⁽¹⁾».

وقبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأميركي جونسون بفترة قصيرة، في عام 1968، كان برنامج الاستيطان الصهيوني في القدس في مراحله الأولى، وصرّح الرئيس جونسون قائلاً: «على الحكومات العربية أن تقنع «إسرائيل» والمجتمع الدولي بأنها قد تخلّت عن فكرة تدمير «إسرائيل»، ولكن بالمقابل، وعلى «إسرائيل» أن تقنع جيرانها العرب والمجتمع الدولي، بأنه ليس لدى «إسرائيل» مخطّطات توسعية في مناطقهم»⁽²⁾.

ومن الملاحظ أيضاً، أن موقف الإدارة الأميركية من ضم «إسرائيل» لمدينة القدس، قد بدأ يتغير لصالح هذا الضم، وذلك عندما صرّح الرئيس جونسون في خطاب له بتاريخ 10 أيلول 1968 قائلاً: «إن أحداً لا يرغب أن يرى المدينة المقدسة مقسّمة مرة أخرى، وعلى الأطراف أن يفكروا في حل يضمن مصالحهم ومصالح العالم كله في القدس».

وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 242 والصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967، والداعي إلى انسحاب القوات «الإسرائيلية» من الأراضي العربية المحتلة، في حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 252 بتاريخ 21 أيار 1968، الذي أكّد على ما جاء في قراري الجمعية العامة رقم 2253 و2254، والداعي «إسرائيل» لإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها، وأن تمتنع عن اتخاذ أيّ إجراء يعمل على تغيير وضع القدس⁽³⁾.

استمر الموقف الأميركي في عهد إدارة نيكسون، كامتداد لمواقف حكومة جونسون،

(1) التقرير الخاص عن الاستيطان في مدينة القدس، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، شباط / فبراير 1994، ص 5.

(2) تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، 1991، ص 4.

(3) مسلم، سامي، حلول الأمم المتحدة في فلسطين، من 1947 الى 1972، مركز فلسطين للدراسات، بيروت، 1973، ص 14.



التي أكد عليها وزير خارجية أميركا آنذاك، وليم روجرز، مبيناً وضع القدس في خطته التي أطلق عليها: «مشروع روجرز»، وذلك في خطاب له بتاريخ 9 كانون الأول 1969 قائلاً: «يمكن أن يتحدّد وضع القدس، فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص «إسرائيل» والأردن بصورة أساسية، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي، ومع ذلك، فنحن نؤيد مبادئ معينة نعتقد أنها سوف تقدّم إطاراً عادلاً لتسوية القدس. فنحن نؤمن بأنّ القدس يجب أن تكون مدينة موحدة ولا تكون فيها أيّ قيود على حركة الأفراد والسلع، بحيث تكون المدينة مفتوحة لكل الأشخاص من جميع الأديان والجنسيات. كما أن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تأخذ باعتبارها مصالح كل سكانها والجماعات اليهودية والإسلامية والمسيحية، مع وجود دور لكل من «إسرائيل» والأردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة»⁽¹⁾.

هذا وقد وافقت بعض الدول العربية على هذا المشروع، ما أدّى إلى نتائج سلبية جدّاً على الواقع العربي، خصوصاً لأنّ هذا المشروع يربط وضع القدس بقرار مجلس الأمن رقم 242، الذي يثير الجدل، وذلك لاختلاف أطراف الصراع في تفسيره.

ومن الملاحظ أن هذا الطرح يشكل تناقضاً جوهرياً مع المواقف الأميركية السابقة التي كانت ترفض الإجراءات «الإسرائيلية» الفردية، إذ كانت النظرة إلى القدس مشابهة لأوضاع كل المناطق المحتلة الأخرى، في حين أن هذه التصريحات لروجرز، أقرت بضرورة بقاء القدس موحّدة، ما أظهر بأن الولايات المتحدة تعترف بالقرار «الإسرائيلي» بضمها، خصوصاً أنّ هذا الطرح جاء مناقضاً لما صوّتت لصالحه الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وهو القرار رقم 267 الصادر بتاريخ 3 تموز 1969، والداعي إلى عدم جواز

(1) نشرة وزارة الخارجية الأميركية، المجلد 62، العدد 1953، 5 كانون الثاني 1970، ص 10، تقرير حول الاستيطان الإسرائيلي، المجلد 5، العدد 4، يوليو 1991. الصفحة 6.

الاستيلاء على الأرض بالقوة العسكرية، واعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال الأخرى، بما فيها مصادرة الأرض، باطلة، ويدعو «إسرائيل» إلى إبطال كل الإجراءات التي اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يهدف إلى تغيير وضع القدس⁽¹⁾.

كما جاءت تصريحات روجرز متناقضة مع ما صرح به تشارلز يوست، ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في ذلك الوقت، بتاريخ 1 تموز 1969 أمام مجلس الأمن، حيث قال: «إن مصادرة الأراضي وبناء البيوت عليها وهدم أو مصادرة المباني، بما فيها المباني ذات الأهمية التاريخية والدينية، وتطبيق القانون «الإسرائيلي» على الأجزاء المحتلة من مدينة القدس، هي أعمال ضارة بمصالحنا المشتركة في المدينة. كما أن الولايات المتحدة تعتبر أن الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي خضع للسيطرة «الإسرائيلية» في حرب حزيران، كأى منطقة أخرى احتلتها «إسرائيل» وأنه يعتبر جزءاً محتلاً. ومن بين بنود القانون الدولي التي تقيّد «إسرائيل» كما تقيّد كل محتل، هي الفقرات التي تبيّن أن المحتل ليس له الحق لإجراء تغييرات في القوانين والإدارة في المناطق المحتلة، إلا ما تتطلبه مصالح الأمن المؤقتة، وأن المحتل يجب ألا يصادر أو يدمر الممتلكات الخاصة. كما أن ما تنص عليه اتفاقية جنيف والقانون الدولي واضح جداً، وهو: يجب أن يحافظ المحتل على المنطقة المحتلة متماسكة، ودون تغيير في معالمها قدر الإمكان، دون أن يتدخل بالحياة الاعتيادية في المنطقة، ولا يمكن إجراء أي تغييرات إلا إذا كانت هناك حاجات ملحة للاحتلال.

وأسف أن أقول إن أعمال «إسرائيل» في الجزء المحتل من القدس يخالف ذلك، وهي أعمال قد تؤثر على مستقبل القدس، كما أن الحقوق والنشاطات الخاصة للسكان العرب قد تأثرت وتغيّرت.

(1) مسلم، مرجع سابق، ص 116.



إنّ حكومتي تأسف لهذا العمل وتستنكره، وقد أخبرت حكومة «إسرائيل» بذلك في العديد من المناسبات منذ حزيران 1967. لقد رفضنا باستمرار الاعتراف بهذه الأعمال، إلاّ بكونها ذات صبغة مؤقتة، ولم نقبلها على أنها أمر واقع يؤثر على الوضع النهائي للقدس⁽¹⁾.

كما أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 298 الصادر بتاريخ 25 أيلول 1971 بشأن وضع القدس، الذي أكد بطلان التصرفات التي قامت بها «إسرائيل» لتغيير وضع المدينة، مطالباً إياها بإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها فيها⁽²⁾. كما اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب من الأردن، بسبب إقدام «إسرائيل» على سلسلة من المصادرات لأراضٍ في القدس، وشروعها في إنشاء مستوطنات عليها. وكان موقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك، جورج بوش، بأن صرّح أمام مجلس الأمن قائلاً⁽³⁾: «إننا نأسف لفشل «إسرائيل» في احترام التزامها بميثاق جنيف الرابع، وكذلك لأعمالها المخالفة لمضمون وروح هذا الميثاق». وقد أكد هذا الموقف مرة أخرى المستشار القانوني للولايات المتحدة جورج ه. الدريك، في نيسان 1973 عندما صرّح قائلاً⁽⁴⁾: «إنّ «إسرائيل» كدولة محتلة للمناطق عام 1967، ملتزمة بتطبيق ميثاق جنيف الرابع - الذي ينص على حماية المدنيين - ولكن «إسرائيل» ترفض تطبيق الميثاق».

استمر موقف الولايات المتحدة هذا في عهد الرئيس فورد أيضاً، الرفض للاستيطان

(1) (الأمم المتحدة، مجلس الأمن: الوثائق الرسمية، الجلسة 1482، 1 تموز/ يوليو 1969، ص 11) (تقرير عن الاستيطان الإسرائيلي في القدس، تقرير خاص، شباط / فبراير 1994. ص 5-6)

(2) مسلم، مرجع سابق، ص 118.

(3) مجلس الأمن الدولي؛ الوثائق الرسمية، السنة السادسة والعشرون، الجلسة 1582، 25 أيلول 1971، ص 23.

(4) تقرير خاص عن الاستيطان الإسرائيلي، مرجع سابق، المجلد الأول، رقم 5، أيلول 1991، ص 4.

في الأراضي المحتلة عام 1967 بها فيها القدس، وقد عبّر عن هذا الموقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وليم سكرنتون William Scranton، في اجتماع مجلس الأمن الذي انعقد في آذار 1976، عندما اجتمع لمناقشة بناء مستوطنة يهودية جديدة في الضفة الغربية، وقد صرّح قائلاً: «إنّ استيطان «إسرائيل» في المستوطنات المدنية في المناطق المحتلة، بما في ذلك «القدس الشرقية» غير قانوني وفقاً لميثاق جنيف الرابع، ولا يمكن اعتبار هذه المستوطنات أنها تتحكم بمفاوضات المستقبل ما بين الأطراف على مواقع حدود دول الشرق الأوسط. في الحقيقة، فإنّ حكومة الولايات المتحدة تعتبر وجود هذه المستوطنات عائقاً في نجاح مفاوضات السلام النهائي والعاقل ما بين «إسرائيل» وجاراتها».

استمر الموقف السياسي الأميركي تجاه القدس مشابهاً في عهد الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter أيضاً في الفترة 1976 - 1980، ويتضح ذلك من خلال السؤال الذي وجهه السيناتور بول ساربنس Paul Sarbanes إلى وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس Cyrus Vance أمام لجنة مجلس الشيوخ الأميركي، قائلاً: «هل تعتبر حكومتنا الحالية «القدس الشرقية» منطقة محتلة؟ فردّ عليه وزير الخارجية فانس: «نعم، هذا هو موقفنا». ولكن مع اقتراب نهاية عهد إدارة كارتر، تحوّلت السياسة الأميركية تجاه القدس إلى موقف مشابه للموقف «الإسرائيلي»، حيث ركّزت واشنطن على إبقاء مدينة القدس موحدة دون تقسيم، وعبّر عن ذلك الرئيس كارتر بتاريخ 3 آذار 1980، قائلاً: «بالنسبة للقدس، نحن نؤمن بقوة بأنّ القدس يجب أن تبقى موحدة، مع توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان، وأنّ وضع القدس يجب أن يتم تحديده من خلال المفاوضات لإحلال سلام دائم وشامل». لقد جاء هذا الموقف بناء على ضعف الموقف العربي في تلك الفترة، خاصة بعد أن استطاعت «إسرائيل» تغييب قضية القدس عن المناقشات والمفاوضات الجارية في كامب ديفيد.



في عام 1980، أثناء حملته الانتخابية، أعلن المرشح للرئاسة «رونالد ريغان» أن مدينة القدس غير المجزأة تعني السيادة «الإسرائيلية» على المدينة»، وشكّل ذلك تغييراً واضحاً في السياسة الأميركية تجاه القدس. وفي عهد ولايته، طرأ تغيير أيضاً في السياسة الأميركية تجاه الاستيطان، وذلك عندما صرّح في عام 1981 قائلاً⁽¹⁾: «إن المستوطنات غير ضرورية، ولكنها ليست غير شرعية». وتأكيداً لهذه السياسية، صرّح مساعد سكرتير البيت الأبيض، ايجن ف. روستو، في إحدى المقابلات بتاريخ 2 شباط 1981، قائلاً: «فيما يتعلق بالضفة الغربية والاستيطان هناك، فأنا أختلف مع الإدارة الأميركية السابقة، عندما أشارت إلى أن الاستيطان في الضفة الغربية غير قانوني، فالمستوطنات في الضفة ليست غير قانونية، ولا حتى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، التي جعلت من الضفة الغربية منطقة مفتوحة لجميع الناس عرباً ويهوداً على حد سواء، إن من وجهة نظر الرئيس ريغان، فإن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ليست غير قانونية، ولكنها أمر غير محبب واستفزازي».

وكانت تلك التصريحات للحكومة الأميركية قد جاءت إثر الاحتجاجات على مصادرة ما مقداره 4400 دونم من أراضي القدس عام 1980، وإثر نشر وثيقة متتياهو دروبلس في أيلول 1980، دعا فيها إلى سباق مع الزمن في إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الفترة التي كانت تجري فيها مفاوضات مصرية - «إسرائيلية» بشأن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾. وقد أدّت تلك التصريحات الأميركية، إلى ارتياح في الأوساط السياسية الحاكمة في «إسرائيل»، حيث علّق وزير داخلية «إسرائيل»،

(1) ثورب، ميري: وصفة للصراع، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، 1984، ص 145.

(2) ويل، دونالد س: عقيدة الاستيطان الصهيوني وتداعياتها على الشعب الفلسطيني، مجلة دراسات فلسطين، المجلد 11، العدد 3، 1982، ص 45.

يوسف بورغ، الذي ترأس الوفد «الإسرائيلي» في محادثات الحكم الذاتي آنذاك، قائلاً: «إن الرئيس ريغان لم يصف المستوطنات بأنها غير شرعية، وهذا فرق واضح لمواقف الحكومات الأميركية السابقة، وبالنسبة لنا، كما قال بورغ، فإن ذلك التطور بالغ الأهمية، حيث إن لم تكن المستوطنات ليست غير شرعية، فإنها شرعية منذ أن بدأنا بإقامتها⁽¹⁾».

وفيما يخص وضع القدس، وعندما تولى الرئيس ريغان الإدارة الأميركية رسمياً، فإن موقفه لم يتغير عن موقف أسلافه، حيث صرّح في الأول من أيلول 1982 حول ذلك قائلاً: «لانزال مقتنعين من أنّ القدس يجب أن تبقى موحدة، وأن وضعها النهائي سيتم تحديده من خلال المفاوضات». وصرّح كذلك نائب رئيس الوفد الأميركي لدى الأمم المتحدة، أمام مجلس الأمن عام 1986 بأنّ «موقف الولايات المتحدة، وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المناطق التي احتلتها «إسرائيل»، ومسؤولية «إسرائيل» بموجب تلك الاتفاقية، لم يتغير».

أما بالنسبة إلى موقف الإدارة الأميركية من قضية القدس في عهد الرئيس جورج بوش، فقد انطلق من البحث عن تسوية للصراع العربي «الإسرائيلي»، حيث عبّر عنه الرئيس في 31/3/1990، برسالة بعثها إلى رئيس «بلدية القدس اليهودي»، تيدي كوليك، جاء فيها: «يجب أن تقسم القدس مرة ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأميركية، وتلك سياستي». وقد جاء موقف الرئيس بوش هذا بعد أن تقدّم السيناتور الأميركي دانيال باتريك مونيهان وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، في خطوة تصعيدية، بمشروع قرار يدعو الكونغرس الأميركي للاعتراف بالقدس عاصمة

(1) ثورب، ميري: وصفة للصراع، مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، واشنطن العاصمة، 1984، ص 145.



لـ«إسرائيل»⁽¹⁾. في 22 آذار 1990، استصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً نص على: بقاء القدس عاصمة موحدة لـ«إسرائيل»، مع حفظ حقوق «الآخرين». وفي 24 آذار 1990، أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً مماثلاً للقرار المذكور.

أما موقف الإدارة الأميركية تجاه الاستيطان، فقد عبّر عنه الرئيس بوش بالقول: «إنّ موقف السياسة الخارجية للولايات المتحدة هو أننا لا نؤمن بإقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو في «القدس الشرقية»، وسوف أدين هذه السياسة وأتخذ القرارات الملائمة، لأرى إذا ما التزم «الإسرائيليون» بها. هذا هو موقفنا الثابت - ونحن نرى أنه موقف بناء لإحلال السلام / عملية السلام - إذا ما كانت إسرائيل تريد السير فيها». ولكن، مع تسلّم إسحاق شامير رئاسة الحكومة «الإسرائيلية» في سنة 1990، قامت الحكومة «الإسرائيلية» بتكثيف عملية الاستيطان اليهودي في «القدس الشرقية»، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأميركية لها، والتي كانت بصورة علنية للمرة الأولى، للإعلان بوضوح عن أنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، ولن توطن المهاجرين الجدد في المستوطنات القائمة هناك، وتجاهلت أيضاً تصريح الرئيس الأميركي بوش، بصدد استمرار إدارته في موقفها من القدس، والقائل بأن وضعها النهائي يتقرر فقط خلال مفاوضات مستقبلية⁽²⁾.

ومن الملاحظ أنّ هذا الموقف الجديد من قبل الرئيس بوش يظهر بأنه ضد الاستيطان، ولكنه في جوهره يحمل الاعتراف بالمستوطنات القائمة كأمر واقع، وهنا يكمن الخطر في موقف الإدارة الأميركية في عهده، الذي سرعان ما تبين بأنه موقف مؤقت، إذ قامت

(1) صلاح عبد الله: حدود التباين في العلاقات الإسرائيلية الأميركية، شؤون فلسطينية العدد 209 آب 1990 ص. 91.

(2) انتصار الشنطي: الولايات المتحدة الأميركية وقضية القدس، صامد الاقتصادي، العدد 107، دار الكرم لل نشر والتوزيع، عمان - الأردن، كانون 2 - آذار 1997 م. ص 182.

الولايات المتحدة، باستخدام حق النقض «الفيتو» في أيار 1990 لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن، يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس غير شرعية⁽¹⁾. كما تبين ذلك أيضًا فيما بعد، حين صرّح الرئيس بوش مرة أخرى بتاريخ 11 آب 1992 قائلاً: «إنّ القدس تبقى دون تغيير، يجب عدم تقسيمها أبداً، وتحديد وضعها النهائي من خلال المفاوضات».

من خلال الاستعراض السابق لمواقف الحكومات الأميركية فيما يتعلق بوضع القدس، يلاحظ أنّ تلك المواقف قد تركزت في محورين أساسيين هما:

1. تأكيد جميع الحكومات الأميركية المتعاقبة على إبقاء القدس موحدة.
2. عدم اعتراف الحكومات الأميركية بحق الشعب الفلسطيني في «القدس الشرقية» التي احتلت عام 1967، ولا بحق اليهود فيها، وترك مناقشة هذا الحق لتقرره المفاوضات لاحقاً.

وقد شارك الفلسطينيون في مؤتمر مدريد الدولي للسلام في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، والذي رعته الولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد السوفيتي سابقاً، ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك، وذلك بعد أن طمأنت الولايات المتحدة الفلسطينيين، بأنها لن تعترف بضم «إسرائيل» لـ «القدس الشرقية»، ولا بحدود «بلدية القدس الشرقية» الجديدة. وفي رسالة التطمينات، تجنّبت الولايات المتحدة البحث في قضية القدس طيلة الفترة الانتقالية، وهذا بدوره سمح لـ «إسرائيل» بخلق واقع جديد في المدينة، وذلك من خلال تكثيف عملية الاستيطان فيها. هذا إلى جانب عدم إشارتها إلى مرجعية قضية القدس عند التفاوض، ما عدا قرار 242 لعام 1967، وهذا بحد ذاته أمر خطير جداً، إذ حصرت مطالب الفلسطينيين بـ «القدس الشرقية» فقط، علماً أن قضية القدس بشقيها

(1) انتصار الشنطي: الولايات المتحدة الأميركية وقضية القدس، مرجع سابق، ص 184.



كانت موضوع نقاش، ما يعطي الفرصة لـ«إسرائيل» بحصر مطالب الفلسطينيين في أجزاء معينة فقط من «القدس الشرقية» تتمثل في المدينة القديمة والأحياء العربية منها. يلاحظ أيضاً أنّ موقف الإدارة الأميركية من الاستيطان قد تطور سلبياً، حيث كان موقفها بعد حرب عام 1967 مباشرة غير شرعي، وكانت تدعو إلى وقف كل الإجراءات الاستيطانية في القدس بوصفها تتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة، علماً أنه كان ينظر للقضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية على أنها قضية قومية، وتطور هذا الموقف سلبياً في زمن إدارة ريغان، ليعتبر الاستيطان شرعياً من خلال التلاعب بالألفاظ، حينها وصفت المستوطنات بأنها «ليست غير شرعية»، في اللحظة التي عانى منها الموقف العربي والساحة العربية من الانقسام، بعد توقيع مصر اتفاقية سلام منفرد مع «إسرائيل» وخروجها من ساحة المواجهة معها.

وفي عهد إدارة بوش، اعترف ضمناً بالمستوطنات القائمة، حين نادت إدارته بعدم إقامة مستوطنات جديدة. وكان الضعف العربي قد بلغ أوجه في تلك الفترة، وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية، وتدمير القوة العسكرية العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، ومن ثمّ تهيئة الساحة العربية، للدخول في مفاوضات سياسية مع «إسرائيل» للتوصل لحل النزاع العربي - الإسرائيلي، وكان ذلك بانعقاد مؤتمر مدريد في أيلول 1991، تبعه انهيار الاتحاد السوفيتي، أحد قطبي الساحة الدولية الذي كان له كبير الأثر في المنطقة العربية.

المرحلة من عام 1993 إلى عام 2000

طراً تطور خطير على الموقف من قضية القدس خلال إدارة الرئيس كلينتون، الذي تولى السلطة في كانون الثاني 1993 لغاية عام 2000، إذ وعد خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل»، وقال

في تصريح له خلال مقابلة إعلامية أثناء الحملة الانتخابية إنه ما زال يعتبر «أن القدس هي عاصمة إسرائيل»، وأنها يجب أن تبقى مدينة غير مجزأة، لكنه يعتقد أن التوقيت هو العنصر الحقيقي، وأن نقل سفارتهم إلى هناك، بينما المفاوضات جارية، قد يؤثر على تقدم العملية السلمية، بطريقة تهزم الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة». كما تم اتخاذ موقف خطير من الاستيطان في زمن هذه الإدارة، حيث إن إدارة كلينتون لم تول أي معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في «القدس الشرقية»، ورفضت أن تصف الاستمرار ببناء المستوطنات في «القدس الشرقية» على أنه عمل أحادي الجانب، كما كانت تصفه الإدارات الأميركية السابقة، بل ذهب الموقف الأميركي إلى أبعد من ذلك، حيث قام بتأييد لتوسيع المستوطنات القائمة لتتوافق مع النمو الطبيعي للمستوطنين، وذلك حسب ادعاء الإدارة الأميركية، الذي عبّر عنه مساعد وزير الخارجية، إدوارد دجر جيان، أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الشرق الأوسط، بقوله: «هناك سماح في سياسة الولايات المتحدة، وإنما ليس للتوسع، بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة، وفقاً للنمو الطبيعي للسكان، ووفقاً للحاجات الضرورية الفورية في تلك المستوطنات».

لقد ازدادت حدة هذا «الضوء الأخضر» لـ«إسرائيل» في سياسة الضم الفعلي لمدينة القدس، في أعقاب اتفاق أوسلو بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول 1993. وصرح مسؤولون في الإدارة الأميركية بأن بناء المستوطنات وما يصاحبها من مصادرة الأراضي في «القدس الشرقية»، لا ينبغي أن تعالج من قبل مجلس الأمن، وإنما ضمن الاهتمامات الثنائية بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية. وجددت إدارة كلينتون دفاعها عن سياسة دعم «النمو الطبيعي» لسكان المستوطنات، ولكن أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إلى أن «النشاط الاستيطاني في الماضي قد أوجد قدرًا كبيرًا من التوتر، كما كان عامل تعقيد في الشرق الأوسط، وفي العلاقات بين «إسرائيل»



والفلسطينيين وغيرهم. وأعتقد يقيناً أن هذا صحيح، وأنه من الصحيح أيضاً أن «إسرائيل» والفلسطينيين قد قرّروا حل هذه القضية، حيث إنه كان من الممكن القيام بذلك، في إطار محادثات الوضع النهائي. والأمر متروك لهم الآن في حل هذه المشكلة، التي كانت في الماضي مسألة توّثر وتعقيد.

كان ذلك الموقف الأميركي، نتيجة غياب الاتحاد السوفيتي كقطب دولي عن الساحة الدولية، حيث أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد في العالم، الأمر الذي مكّنها من فرض سياستها العالمية دون منازع، هذا إلى جانب تفرغ القضية الفلسطينية من محتواها القومي في مفاوضات السلام، وتحويلها إلى قضية قطرية تخص الفلسطينيين وحدهم، وذلك حين نقضت الدول العربية التزامها الأدبي تجاهها، حيث لم يكن هذا الالتزام، منذ كامب ديفيد، أكثر من دعم معنوي للفلسطينيين، وبالتالي جاءت مفاوضات السلام واتفاقية أوسلو لتحرّر الدول العربية، أكثر من ذي قبل، من «عبء» القضية الفلسطينية.

وبلغ الموقف الأميركي ذروة تطوره السلبي بعد اتفاقية أوسلو، الموقعة في أيلول 1993، بين منظمة التحرير من جهة و«إسرائيل» من جهة أخرى، وذلك من خلال موقف المسؤولين الأميركيين الذين يصرّحون بأنّ مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في «القدس الشرقية»، لا يجب معالجته في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، بل إنّه من اختصاص «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، حيث عملت الإدارة الأميركية بقوة على تحييد الأمم المتحدة ومنظماتها فيما يخص القضية الفلسطينية، فعارضت بشدة القرارات والبيانات التي صدرت عنها، والتي تتناول وضع القدس النهائي والمستوطنات والسيادة عليها، حتى بلغ الموقف الأميركي ما وصل إليه على لسان ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقاً، مادلين أولبرايت، التي لم تكن تؤيد وصف الأراضي التي احتلتها «إسرائيل» في عام 1967 بأنها أرض فلسطينية محتلة، لأن وصفها بذلك

قد يفسر على أنه يعني السيادة»⁽¹⁾.

وفي اجتماعه مع المنظمات اليهودية في أميركا في آذار 1994، أكد نائب الرئيس الأميركي «آل غور» موقف إدارة كلينتون، في اعترافها «بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». كما أوضح موقف الولايات المتحدة من عدم استعمالها لحق النقض الفيتو في قرار مجلس الأمن الذي يدين «إسرائيل» في مذبحه الحرم الإبراهيمي في شباط من العام ذاته. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على «جزء» من قرار مجلس الأمن الذي أشار إلى أن «القدس الشرقية» هي «أرض محتلة»، لأن ذلك كان من الممكن أن يعيق استئناف المفاوضات، وأنه لو كان ذلك الجزء من القرار الذي أشار إلى «القدس الشرقية» أنها في «صلب القرار» وليست جزءاً من «مقدمته»، لاستعملت الولايات المتحدة في هذه الحالة حق النقض الفيتو، بدلاً من «الامتناع» عن التصويت.

وقد برّرت الإدارة الأميركية موقفها هذا وموقف أغلبية مجلس الشيوخ من قرار مجلس الأمن، بأن اتفاق المبادئ أوسلو لعام 1993، أرجأ النظر في قضية القدس والمستوطنات وغيرها، حتى بداية العام الثالث من الفترة الانتقالية، وعليه، فقد أكد وزير الخارجية الأميركي «وارن كريستوفر» «أن موضوع القدس هو أمر مؤجل للمرحلة النهائية. لذا، فإن استباق الحكم بخصوصه في قرار للأمم المتحدة، سيلاقي منها الرفض»⁽²⁾.

إنّ هذا الموقف الأميركي الداعم لـ«إسرائيل» سياسياً، رافقه دعم مادي أيضاً، ما كان له دور في بناء دولة «إسرائيل»، ومثال على ذلك، فقد بلغ مجموع ما حصلت عليه «إسرائيل» من معونات أميركية في الفترة بين 1948 - 1985، 4, 32 مليار دولار، في حين بلغ ما حصلت عليه دول قارة أميركا الجنوبية مجتمعة من معونات أميركية ما

(1) مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 23، 1991، ص 151.

(2) جلسات استماع المشغلين الأجانب، اللجنة الفرعية، الأربعاء 3 شباط / فبراير 1994.



مجموعه 3, 21 مليار دولار، أمّا دول قارة إفريقيا، فقد حصلت على ما مجموعه 3, 16 مليار دولار خلال تلك الفترة⁽¹⁾.

وقبل انتهاء فترة ولاية كليتون الثانية في عام 2000، عقدت جولة من المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والاحتلال «الإسرائيلي» في كامب ديفيد، برعاية أميركية استمرت عدة أسابيع، مورست خلالها ضغوط أميركية و«إسرائيلية» شديدة على المفاوضات الفلسطينية، ومع ذلك، رفض الجانب الفلسطيني التنازل عن «القدس الشرقية»، واعتبار بعض التوسعات في القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، كان ذلك من المقدمات التي هيأت لانتفاضة الأقصى، والتي اندلعت شرارتها الأولى من ساحات الأقصى الشريف، وبُعيد ذلك بأشهر قليلة، وصل جورج بوش الابن إلى السلطة في الولايات المتحدة، وبتاريخ 8/3/2001، عبّر وزير خارجيته كولن باول عن موقف الإدارة الأميركية الجديدة في خطاب له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب، حيث ردّ على سؤال أحد الأعضاء فيما إذا كانت الإدارة الجديدة ستفني بتعهد بوش الابن خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، بقوله: «إن الالتزام بنقل السفارة إلى عاصمة «إسرائيل»، التي هي القدس، ما زال قائماً»⁽²⁾. كما استطرد قائلاً إن الإدارة لم تبدأ بعد بعملية نقل السفارة «على النحو الذي تعهد به بوش خلال الحملة الانتخابية بنقلها فور تسلمه الحكم»، وأضاف إنّ الوضع المتأزم الراهن قد يؤجل ذلك، وإنهم لم يتخذوا أيّ خطوات حتى الآن، وذلك في ضوء الوضع الصعب الذي كان قائماً في تلك الفترة، إنهم سيواصلون البحث عن الطريقة التي سيقومون من خلالها بنقل السفارة»⁽³⁾.

(1) الولايات المتحدة الأميركية، مشروع قانون مجلس النواب، المساعدة الأجنبية ومخصصات البرامج ذات الصلة، 1987. ص 10-80.

(2) صحيفة القدس، 9 آذار/ مارس 2001.

(3) صحيفة الحياة اللندنية، 9 آذار/ مارس 2001.

وإثر ذلك خرج الناطق باسم الخارجية الأميركية، ريتشارد باوتشر، لتخفيف حدة ما صرّح به وزير الخارجية كولن باول، حيث قال أمام الصحفيين إنه لم يحدث أي تغيير في السياسة الأميركية المعتمدة إزاء القدس، وإن واشنطن مازالت تعتقد بأن وضع القدس هو موضوع تعهد الطرفان بالتفاوض عليه»، وحاول تبرير ما بدر من وزير الخارجية في الكونغرس بأنه «قول غير مقصود»، وجاء نتيجة ضغط الكونغرس عليه، وبأن ذلك لم يكن غير وصف للوضع الفعلي القائم حالياً⁽¹⁾.

وقد توجّ انحياز هذه الإدارة إلى جانب «إسرائيل» عندما قام بوش الابن بالتوقيع على قرار للكونغرس الأميركي، باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967 العاصمة الأبدية لدولة «إسرائيل» وذلك يوم الاثنين في 30 أيلول 2002. ولتخفيف حدة رد الفعل العربي على هذا الإجراء غير المسبوق، قال الرئيس الأميركي جورج بوش، إن البند 214 المتعلق بالقدس في قانون العلاقات الخارجية الجديد الذي قام بتوقيعه أمس، يتعارض بطريقة غير مقبولة مع سلطات الرئيس الدستورية بشأن السياسة الخارجية للأمة، والإشراف على الشق التنفيذي، كما أكد على أن سياسة بلاده بشأن القدس لم تتغير رغم توقيعه على القانون المشار إليه. وركّز بوش على أن حل قضية القدس يتم في إطار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين»، كما أكد في رسالة للنواب الأميركيين أرفقها بنص القانون على أنه يحتفظ بحق تجاهل بعض بنوده التي تخالف مسؤوليته في السياسة الخارجية⁽²⁾.

وقد ركّزت إدارة بوش الابن على الشق الأمني من الصراع العربي «الإسرائيلي»، حيث أرسل رئيس جهاز المخابرات الأميركية CIA إلى المنطقة، لإقامة اتفاقات أمنية «إسرائيلية» - فلسطينية بهدف إخماد الانتفاضة الفلسطينية، وتأجيل التفاوض السياسي

(1) صحيفة القدس، 9 آذار / مارس 2001.

(2) الجزيرة نت، 1-2002-10.



إلى ما بعد وقفها وفرض الأمر الواقع «الإسرائيلي». وقد حدّدت إدارة بوش الابن الأسس لاتفاق الوضع النهائي وحل إقامة دولتين في «خارطة الطريق»، التي كانت قد قامت بإصدارها في نيسان 2003. وتطالب الخطة الحكومة «الإسرائيلية» بوقف التوسع الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي للسكن. في 14 نيسان 2004، وفي رسالة من بوش إلى رئيس الوزراء «الإسرائيلي» أريئيل شارون، جاء فيها: «في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، ومن ضمنها مراكز السكان «الإسرائيلية» الرئيسية الحالية، فإنّه من غير الواقعي والمتوقع بأن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائية هي عودة كاملة وتامة إلى خط الهدنة لعام 1949، خاصة أنّ جميع الجهود السابقة للتفاوض على حل الدولتين، كانت قد توصلت إلى الاستنتاج ذاته».

وتكمن خطورة هذه التفاهات بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» التي لم يسبق لها مثيل، في موافقة الولايات المتحدة على سياسة التوسع الاستيطاني «الإسرائيلي» في «القدس الشرقية» وفي أماكن أخرى. ويعتبر هذا التواطؤ مع هذه السياسة من العلامات الأخرى التي تدل على التحول الكبير في سياسة الولايات المتحدة، والتي كانت - حتى إدارة جيمي كارتر - ترى أن جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في «القدس الشرقية»، غير شرعية، وتشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

الباب الرابع

سيناريوهات وتبعات قرار ترامب بشأن القدس

قرار رئيس الولايات المتحدة الأميركية

في 6 كانون الأول / ديسمبر 2017، اعترف الرئيس ترامب رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل، وذكر أنه سيتم نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. وقد شكّل هذا تحوُّلاً كبيراً عن الحياد الأميركي في هذا الشأن الذي استمر ما يقارب العقود السبعة. ولم يُشر دونالد ترامب في بيانه إلى القدس الشرقية كعاصمة دولة فلسطين في

المستقبل، إلا أنه قال إن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل لم يحلّ النزاع حول حدود العاصمة الإسرائيلية، كما أعلن صراحة تأييده للحفاظ على الوضع القائم في المواقع المقدسة داخل البلدة القديمة⁽¹⁾.⁽²⁾

الفصل الأول:

الانتهاكات في إعلان ترامب للقانون الدولي

في تاريخ القانون الدولي والعلاقات الدولية، يعتبر تصريح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ترامب، سابقة منذ قيام الأمم المتحدة سنة 1945، ويعدّ هذا القرار باطلاً من الناحية القانونية شكلاً وموضوعاً، أي إنه لا يملك أي قيمة. ولا تترتب عليه أي آثار قانونية وفق أحكام وقواعد القانون الدولي وذلك بناءً على ما يلي⁽³⁾:

- يُعتبر القرار الأمريكي اعترافاً من واشنطن بأن القدس عاصمة دولة إسرائيل، وهذا تجسيد وتكريس للقانون الإسرائيلي القائل بأن القدس بشرطها الغربي والشرقي موحدة بصفقتها عاصمة أبدية لإسرائيل، أو ما يعرف بقانون أساس القدس⁽⁴⁾.

- يُعتبر القرار الأمريكي مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الصادر عن الجمعية العامة في 24 تشرين الأول / أكتوبر 1970، الذي يحرم احتلال أراضي الغير

(1) <https://arabic.euronews.com/201814/05//every-thing-you-need-to-know-about-moving-us-embassy-to-jerusalem>.

(2) قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل: الدوافع والمعاني والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع عرب 48، 17:22 - 11/12/2017.

(3) الشلالدة، محمد، الآثار القانونية لاعتراف أميركا بالقدس عاصمة لإسرائيل، <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/12/5>.

(4) وكالة الأنباء الأردنية بتر، تعديل قانون أساس القدس أخطر تداعيات قرار ترامب، 1-9-2018، <http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=48139&lang=ar&name=news>



بالقوة، بل ويجرم - مجرد التهديد - باستخدام القوة في العلاقات الدولية⁽¹⁾.

- يُعتبر القرار الأميركي مخالفاً لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947، القاضي بقيام دولتين يهودية وفلسطينية ومنح القدس وضعاً قانونياً خاصاً تحت وصاية الأمم المتحدة⁽²⁾.

- يُعتبر القرار الأميركي المحتمل مخالفاً لاتفاقية أوسلو والمعاهدات العربية الإسرائيلية⁽³⁾.

- يُعتبر القرار الأميركي مخالفاً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار، والذي أكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية⁽⁴⁾.

الفصل الثاني:

مواقف الاطراف الدولية من قرار ترامب وانشقاق التحالف الاطلسي الاتحاد الاوروبي

أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشأن إعلان ترامب عن القدس، وتداعياته المحتملة على فرص السلام. كما أكد الاتحاد على أنه لا يزال على موقفه، وأنه يجب إيجاد مخرج من

(1) أبو الخير، مصطفى، الأسانيد القانونية لحركات المقاومة في القانون الدولي، دار الجنان للنشر والتوزيع، ص 29.

(2) الهمشري، عبد الحميد، المسارات السياسية والقانونية لمواجهة المخطط الصهيوني أميركي لتصفية القضية الفلسطينية، موقع الكون نيوز، 2018-02-17.

(3) https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201809141035296219-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D9%84%D9%88/.

(4) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، جدار الفصل العنصري، http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4110

خلال المفاوضات لحلّ وضع القدس عاصمة مستقبلية لكلا الدولتين، وأنه والدول الأعضاء فيه سيواصلون احترام توافق الآراء الدولية بشأن القدس، بما في ذلك الشأن المتعلق بموقع ممثليها الدبلوماسيين، وأنّ الاتحاد والدول الأعضاء فيه لن تنقل أيّاً من سفاراتها إلى القدس، ما لم يتم التوصل إلى الحل النهائي. أمّا بالنسبة لطلب رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو من حكومات الاتحاد الأوروبي، أن تحذو حذو الولايات المتحدة والاعتراف بالقدس المحتلة، فإنه لم يلقَ تجاوباً من الدول الأوروبية، حيث أكدّ القادة الـ28 لدول الاتحاد الأوروبي موقفهم الثابت من وضع القدس⁽¹⁾.

الأمم المتحدة وكل ما ينبثق عنها

أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش على أنّ وضع القدس لا يمكن أن يحدّد إلا عبر التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مشدداً على رفض أي إجراء من طرف واحد. وأعلن أنّ قرار ترامب يمكن أن يعيق الجهود الأميركية للتوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فيما أكدّ المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، أنّ «حال مدينة القدس يجب أن يكون موضع تفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين»، وقال نيكولاوي ملادينوف إنّ القدس هي القضية الأشد تعقيداً في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. أمّا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد طالبت حكومة الولايات المتحدة بإلغاء إعلانها القدس عاصمة لإسرائيل، وكذلك قرار نقل السفارة الأميركية إليها⁽²⁾. وفي جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 8 كانون أول 2017، أعلن المجلس عن

(1) (الجزيرة نت، 13-7/12/2017) (الشرق الأوسط، لندن، الأعداد من 12/14-7/2017) (الحياة اللندنية، 2017-12-9) (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 12 و 14/12/2017).

(2) (الجزيرة نت، 6-12-2017) (وكالة صفا 6-12-2017) (المركز الفلسطيني للإعلام، 8-12-2017) (جريدة الرأي اليوم عدد بتاريخ 10-12-2017)



رفضه لقرار ترامب بشأن القدس، وشددّ سفراء الدول الأوروبية على أن القرار لا يتطابق مع قرارات مجلس الأمن⁽¹⁾. وفي اليوم ذاته، استخدمت الولايات المتحدة الأميركية حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار تقدّمت به جمهورية مصر العربية إلى مجلس الأمن الدولي، يطالب بإلغاء إعلان ترامب، فيما أيّد المشروع 14 دولة⁽²⁾.

كما صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة مساء الخميس 21 كانون الأول 2017، بأغلبية 128 صوتاً، لصالح القرار رقم «A/ES - 10 /L.22» الذي يطالب الجميع بعدم تغيير طابع مدينة القدس الشريف، أو مركزها أو تركيبها الديموغرافية، ويؤكد على أن أيّ قرار ينص على ذلك يُعتبر لاغياً وباطلاً وليس له أيّ أثر قانوني، ما اعتبر صفة لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وفي حين غابت عن جلسة التصويت 21 دولة، امتنعت 35 دولة عن التصويت، وعارضت القرار تسع دول من إجمالي الدول الـ193، الأعضاء في الأمم المتحدة.

وانضمت سبع دول هي: غواتيمالا، هندوراس، توغو ميكرونيسيا، ناورو بالاو وجزر مارشال إلى إسرائيل والولايات المتحدة في التصويت ضد القرار. أمّا من البلدان الـ35 التي امتنعت عن التصويت، كانت: الأرجنتين، أستراليا، كندا، كرواتيا، التشيك، المجر، لايفيا، المكسيك، الفلبين، رومانيا ورواندا. أمّا أوكرانيا التي أيّدت مشروع القرار في مجلس الأمن، فكانت بين 21 بلداً تغيب عن جلسة التصويت.

(1) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، 2017-12-9.

(2) <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B6%D8%A9-%D9%84%D8-AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>

هذا وكان قد قدّم مشروع قرار باسم المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي من قبل تركيا واليمن وتمّ اعتباره رسالة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب برفض إعلانه القدس عاصمة لإسرائيل، ولتهديده بمعاينة الدول التي تصوت لصالح القرار عبر قطع المساعدات المالية عنها⁽¹⁾.

اتسمت المعارضة الأوروبية لقرار ترامب باعتبار القدس عاصمة إسرائيل، بنبرة غير مسبوقة في الرفض والتحدي، الأمر الذي عمّق الشرخ في الائتلاف التقليدي بين صفتيّ الأطلسي. ومنذ فوز ترامب في الانتخابات، كانت ألمانيا وفرنسا قد أبدتا انتقادات متوالية لسياساته، وحثّتا على تفاعل أقل معه، من منطلق أنّه متقلب المزاج في تدبير الشؤون الدولية، حيث قالت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل: «لا نوافق على قرار ترامب بشأن القدس»، وذكرت أنها تتمسك بقرارات الأمم المتحدة التي «توضح أنّه يتعيّن التفاوض على وضعها ضمن مفاوضات حل الدولتين، ولهذا - حسبها قالت - نريد إعادة إحياء عملية السلام على هذا الأساس»⁽²⁾.

الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

ندّد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بقرار ترامب، مشدّدًا على أنّ القدس خط أحمر، واعتبارها عاصمة لدولة الاحتلال هو اعتداء صارخ على المسلمين واستهانة

(1) موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، (2017-12-21)

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/201722/12/%D9%86%D8%B5-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B32017->

(2) <https://www.politico.eu/article/federica-mogherini-donald-trump-jerusalem-decision-very-worrying/>



بمقدساتهم، ودعم كبير للتطرف. كما اعتبر الاتحاد أن نقل سفارة أميركا إلى القدس هو تكريس للاحتلال الغاشم للمدينة المقدسة، وخطوة رعناء لفرض أمر واقع خارج أطر القانون الدول، لا يمكن قبولها.

جامعة الدول العربية

وصفت الجامعة العربية القرار بأنه «إجراء خطير، من شأنه أن تكون له تداعيات» في أنحاء المنطقة، وسيضع علامات استفهام حول مستقبل دور الولايات المتحدة ك«وسيط موثوق به» في محادثات السلام⁽¹⁾.

المملكة الأردنية الهاشمية

أكد ملك الأردن، عبد الله الثاني بن الحسين، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، أن قرار الرئيس الأميركي ترامب، يشكّل خرقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وشدد الملك، خلال المباحثات مع الرئيس محمود عباس في عمان، في اليوم ذاته، على ضرورة تكثيف الجهود العربية والإسلامية والدولية لحماية حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين في مدينة القدس، التي تمثل مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، داعياً إلى ضرورة البناء على الرفض الدولي للقرار الأميركي، لتفادي أي خطوات أحادية الجانب قد تقوم بها دول أخرى.

كما أكد الطرفان على ضرورة تنسيق الموقف العربي وتوحيد الجهود المشتركة والتواصل مع المجتمع الدولي، بخصوص التدايعات الخطيرة للقرار على أمن واستقرار المنطقة، وعلى جهود تحقيق السلام.

وطالب ملك الأردن المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في اتخاذ مواقف حازمة وداعمة

(1) <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42260905>

لتحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية، مؤكداً أنه يجب تسوية موضوع القدس ضمن إطار حل شامل، يحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، بحيث تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل. كما التقى جلالته بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتعزيز الموقف الفلسطيني، ودعم اتخاذ قرار سريع لإبطال قرار الرئيس الأميركي⁽¹⁾.

تركيا

من جهتها، ندّدت وزارة الخارجية التركية بالقرار الأميركي، ووصفته بأنه «غير مسؤول»، ودعت واشنطن لإعادة النظر في هذا التحرك. وقالت الخارجية التركية، في بيان لها: «نحن ندين هذا البيان غير المسؤول من الإدارة الأميركية»، وأضاف بيان الخارجية: «ندعو الإدارة الأميركية لإعادة النظر في هذا القرار المعيب، الذي قد يؤدي إلى نتائج سلبية للغاية، وتفادي الخطوات غير المحسوبة التي ستضر بالهوية المتنوعة ثقافياً والوضع التاريخي للقدس».

وقال رئيس الوزراء التركي، بن علي يلدريم: إنَّ اعتراف أميركا بالقدس عاصمة لإسرائيل، وما يترتب على ذلك من خطوات، هو في حكم العدم بالنسبة للجمهورية التركية». كما تجمع متظاهرون خارج القنصلية الأميركية في اسطنبول احتجاجاً على إعلان الرئيس الأميركي.

(1) <https://www.alaraby.co.uk/politics/20177/12//%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%81-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%86%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3>



الفصل الثالث:

مستقبل عملية السلام بعد القرار

دقّ قرارُ ترامب المسار الأخير في نعش محادثات السلام واتفاق أوصلو، وحرّر الفلسطينيين من وعد غير منجز من قبل وسيط سلام غير محايد، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن تهتدي القيادة الفلسطينية إلى إعادة رسم إستراتيجيتها، لتتحول من إستراتيجية رد الفعل إلى إستراتيجية مسعى استباقي ومستقل، من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، بمساعدة قوى إقليمية ودولية أخرى.

قرّر الفلسطينيون إيقاف اتصالاتهم مع حكومة ترامب، ورفضوا مقابلة نائبه، مايك بنس، خلال زيارته المنطقة، وبذلك، يكونون قد طووا صفحة الدور الأميركي في عملية السلام⁽¹⁾، وبدأ البحث عن وسيط جديد ونزيه ومحايد من إخواننا العرب والمجتمع الدولي، بحيث يتمكن هذا الوسيط من المساعدة في التوصل إلى تحقيق حل الدولتين.

لقد أوصل تآكل مصداقية الدور الأميركي في مفاوضات السلام النزاع برمته إلى مفترق طرق حاسم، ويتمسك سفراء السويد وبريطانيا وفرنسا وغيرهم في الأمم المتحدة، بالالتزام الدولي بحل الدولتين، على أساس أن تكون القدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. وبالنظر إلى أن ترامب وقف في صف إسرائيل، فإنه عزّز احتمالاً وارداً بأن يتكئ الفلسطينيون على الأوروبيين لتولي قيادة محادثات السلام في المستقبل⁽²⁾.

(1) <https://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL8N1O90CL>

(2) الدكتور: محمد الشراوي - أستاذ تسوية النزاعات الدولية في جامعة جورج ميسن، وعضو لجنة الخبراء في الأمم المتحدة سابقاً. ما بعد قرار ترامب بشأن القدس: مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط، الموقع:

أكدت مبعوثة الولايات المتحدة الأميركية إلى الأمم المتحدة، نيكى هيلي، اليوم الخميس 7 كانون الأول/ ديسمبر، أن قرار الرئيس دونالد ترامب بشأن القدس معقول ويعكس الواقع، ويجب ألا يعرقل عملية السلام في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

تقول إدارة ترامب، إنها تعمل على مقترح سلام يضعه مبعوثها للشرق الأوسط جيسون غرينبلات ومستشار ترامب وصهره جاريد كوشنر. ويقول الزعماء الأوروبيون إن القرار المتعلق بالقدس يزيد من الحاجة إلى خطوة أوسع نطاقاً نحو السلام. وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان: «نتنظر بالفعل منذ عدة أشهر المبادرة الأميركية، وإن لم تكن هناك خطة وشيكة، فإنه سيتعين على الاتحاد الأوروبي الأخذ بزمام المبادرة»⁽²⁾.

قدّم الباحث إبراهيم فريجات دراسته حول أثر قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس على مستقبل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حيث تناول في دراسته الآثار الناتجة عن قرار الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل على أكثر من صعيد. الأول تفاوضي، حيث إنه يرى أن القرار عقّد مسار العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن جهة ثانية أعطى قرار الاعتراف هامشاً تفاوضياً للفلسطينيين، بعيداً عن احتكار الراعي الأميركي لعملية الوساطة بين الطرفين. واعتبر فريجات أن ما حدث الآن عبارة عن «كامب ديفيد جديدة» لم يحصل فيها العرب على شيء.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports> الخميس 21 كانون الأول/ ديسمبر 2017

(1) <https://arabic.sputniknews.com/world/201712071028177378-%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9/>

(2) <https://arabic.euronews.com/201711/12//european-union-rejects-us-president-move-concerning-jerusalem>



وأخيرًا، قدّم ملامح إستراتيجية سياسية على شكل توصيات لما يمكن للفلسطينيين القيام به لبناء «إستراتيجية وطنية» من أجل مجابهة التحديات الجديدة التي فرضها قرار الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمةً لإسرائيل. ورأى أنّه لا بد لهذه الإستراتيجية أن تقوم على الصمود على الأرض، وتحديدًا على المقدسين، الصامدين في القدس، ومجابهة مشاريع الاحتلال وسياساته، والعصيان المدني ووقف التنسيق الأمني، وتحويل السلطة الفلسطينية إلى سلطة مقاومة، ونضال النخب فيها⁽¹⁾.

الفصل الرابع / سيناريوهات مقترحة لما بعد قرار ترامب بشأن القدس سيناريو التطورات في عملية التفاوض الفلسطينية- الإسرائيلية

تطور في عملية السلام: بالرغم من القرارات الفجائية للرئيس الأميركي ترامب، فإنّ إعلان الروس عن رغبتهم بالتدخل والسعي لإيجاد طرق تسهّل من التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كان من الممكن أن يحرك الدافعية للرئيس الأميركي لتنشيط عملية السلام من جديد، نكاية بالجانب الروسي. كما أن عملية التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي تعتبر القضية الأقل تكلفة في الشرق الأوسط على الأميركيين، والتي قد تعزز من موقف الرئيس الأميركي في الانتخابات الرئاسية القادمة.

كما أن العديد من الدول الأوروبية ترى في عملية التفاوض وحدث السلام بين الطرفين أسلم الطرق لحل النزاع في منطقة الشرق الأوسط وأنجعها، خاصة بعد إعادة تنشيط الربيع العربي من جديد، ما قد يعجّل كثيرًا من اجتماع الفلسطينيين والإسرائيليين على طاولة المفاوضات، برعاية غير أميركية على الأغلب.

(1) <https://www.almodon.com/arabworld/201824/2//%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9>

سيناريو القدس البديلة

طرحت إسرائيل مشهد القدس البديلة، حيث يتم احتواء المطالب الفلسطينية في القدس، من خلال توسيع المدينة باتجاه الضفة الغربية، وإقامة عاصمة فلسطينية بديلة تحمل اسم القدس، ولكن تكون هذه العاصمة خارج حدود بلدية القدس الحالية⁽¹⁾. بالإضافة إلى اعتراف الفلسطينيين بالقدس موحدة بشطريها عاصمة لإسرائيل، أما البلدة القديمة، فتمنح حصانة بحيث تتم إدارتها بشكل مشترك من قبل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويكون للفلسطينيين حق إدارة منطقة الحرم الشريف وكنيسة القيامة⁽²⁾.

سيناريو حل الدولتين مشروع أميركي

تقوم رؤية حل الدولتين، أي وجود دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية تتعايشان جنباً إلى جنب بسلام، على إقامة دولة فلسطينية، وذلك ضمن الحدود التي رسمت في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1967، حيث تم حينها رسم الخط الأخضر الذي يحدّد الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية التي يطالب الفلسطينيون بها عاصمة لدولتهم.

وفي عام 1988، أصدر الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إعلان الاستقلال الذي تحدّث لأول مرة عن «دولتين لشعبين»، معترفاً بذلك بدولة إسرائيل وبسيادتها على 78 بالمئة من فلسطين التاريخية. حظي ذلك الاعتراف بتأييد منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم كل الفصائل والأحزاب الفلسطينية، ما عدا حركتي حماس والجهاد الإسلامي

(1) قراءة في خطط إسرائيل للحل الدائم، الدائرة الإسرائيلية، عدد 37، مكتب الرئيس، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، نيسان/ أبريل 1997.

(2) دوري جولد، الحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 26، بيروت، 1996، ص 107 و 135.



القويتين في قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة حماس منذ عام 1997 بعد انقلابها على السلطة الفلسطينية، ورفضها سياسة الأمر الواقع فيها.

طرح أعضاء ديمقراطيون في مجلس الشيوخ الأميركي مشروع قرار يتضمن «تأييد حل الدولتين لتسوية النزاع الشرق أوسطي» ويعارض خطط إسرائيل في فرض سيادتها على أجزاء من الضفة الغربية المحتلة في 7 حزيران 2019. قدّم المشروع السيناتور «جيف ميركلي» عن ولاية أوريغون، ووقع عليه مرشحان لانتخابات الرئاسة المقبلة هما «برني ساندرز» و«إليزابيث وارن»، وثلاثة سيناتورات ديمقراطيين آخرين، وفقاً لما أورده موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي.

وينص مشروع القرار على أن «الضم أحادي الجانب لأجزاء من الضفة الغربية، سينسف أفق حل الدولتين، وسيضر بالعلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب، ويعرّض الهوية اليهودية والديمقراطية في إسرائيل» للخطر، هذا بالإضافة إلى تفويض أمن إسرائيل». وذكر موقع «أكسيوس» أنّ مشروع القرار المذكور سيُطرح على طاولة الكونغرس قريباً، مشيراً إلى أنّ مسؤولين في الإدارة الأميركية برّروا عدم تأييد فكرة حل الدولتين بأن «هناك اختلافاً عميقاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول مفهوم هذا الحل».

وأضاف الموقع إنّ السفير الإسرائيلي في واشنطن «رون درمير» ومسؤولين إسرائيليين آخرين ضغطوا على السيناتورين «ليندسي غراهام» و«كريس فان هولين» ليشطبوا تعبير «حل الدولتين» من مشروع القرار، ولكن وفق ما قالت الناطقة بلسان السيناتور «هولين»، إنه والسيناتور «غراهام» يؤيدان حل الدولتين منذ مدة طويلة، ويعملان على دفع تبني الكونغرس له.

ونقل عن دبلوماسيين إسرائيليين قولهم، إنهم لا يعارضون مشروع القرار في حال دعوته إلى مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة، ودون الإشارة إلى

الوضع النهائي الذي تهدف إليه هذه المفاوضات، لكن «غراهام و«فان هولين» رفضا تلك التوجهات الإسرائيلية بهذا الصدد.

كما سبق أن طرح مشروع قرار مماثل في مجلس النواب الأميركي في الثالث من أيار الماضي، وانضم إليه أكثر من 100 نائب، علاوة على رسالة مفتوحة بعثت بها مجموعة من المشرعين الأميركيين اليهود إلى «نتنياهو» محذرة إياه من خطورة مخططاته المتعلقة بمستوطنات الضفة.

إن سيناريو حل الدولتين يوضح حجم الضغط الداخلي من قبل الكونغرس الأميركي والخارجي من قبل دول العالم، الذي تعرّض له الرئيس الأميركي ترامب كتبعات على قراره بشأن الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل.

سيناريو العزلة

لا يختلف اثنان على أن ترامب قد قوّض الدور التقليدي للولايات المتحدة كلاعب أساس في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبالتالي يكون قد مهّد الطريق لعزل الولايات المتحدة عن هذه الساحة الدولية الحساسة، حتى وإن اعتقد أنه يستطيع فرض ما يعتبره صفقة القرن بالقوة.

ولا شك أن اتخاذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب قراره بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس سوف تكون له تبعات وعواقب غاية في الخطورة، حتى وإن كانت غير ظاهرة في معظمها الآن. فهذا القرار شكّل انتهاكاً لحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها الأبدية، القدس، وفي ذات الوقت، يعتبر اندفاع ترامب نحو تلبية هذا الحلم الإسرائيلي انسلاخاً عن السياسة الأميركية التقليدية تجاه القدس، والتي لم تكن إيماناً من قبل كل الرؤساء الأميركيين السابقين بعدالة الحق الفلسطيني، وإنما نتيجة لحشيتهم من المخاطر الوخيمة التي قد تطيح بجوهر السياسة الأميركية



تجاه القضية الفلسطينية، بشكل خاص، وتجاه المنطقة العربية، بشكل عام. فطيلة عقود الصراع جميعها منذ العام 1948، ارتأت الولايات المتحدة أنه بمقدورها أن تلعب دورًا متناقضًا مزدوجًا، بحيث تكون الداعم الأكبر للاحتلال الإسرائيلي على كل الأصعدة، من ناحية، وفي ذات الوقت، أن تطرح نفسها كمطلق للمبادرات السلمية وكمهندس للعملية التفاوضية، من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي لم يجرؤ فيه رئيس أميركي على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، حرصًا على الاستقرار النسبي في المنطقة الذي يخدم المصالح الأميركية، يجلو لترامب أن يقدم نفسه على أنه الأكثر جرأة وتمايزًا في إطلاق الوعود الانتخابية وتنفيذها.

كما أن الرئيس ترامب لم يتخذ قراراته بأسلوب رئيس الدولة، وإنما بمنطق رجل الأعمال الذي يحسب القرش فوق القرش، فوق المعونات المالية للفلسطينيين، والتضييق على الأونروا والإغلاق ملف اللجوء وحق العودة، يعتبر عملاً تجاريًا بحثًا بعيدًا عن السياسة.

لو استمر الرئيس ترامب باتخاذ القرارات بذات الوتيرة، وهذا ما حصل، أدى ذلك إلى أن وجدت الولايات المتحدة الأميركية ذاتها لاعبًا منفردًا، بعيدًا عن أي قرار عالمي. وقد لا يكون مستبعدًا عزلها عن أي قرارات دولية فيها مصالح للأطراف الأخرى.

التوصيات

من خلال متابعة الأحداث التاريخية منذ العام 1967 حتى الآن، خرج الباحث بالتوصيات التي تقول إن:

1 - يجب العمل على تكثيف العنصر البشري الفلسطيني في القدس الشرقية للحفاظ عليها.

2 - إيجاد الوسائل الاقتصادية والقانونية، الجمعية والفردية، من أجل دعم غير

- القادرين من المقدسين على الصمود.
- 3 - توفير الدعم المالي الكافي للمؤسسات الصحية والتعليمية في مدينة القدس.
- 4 - إنشاء مراكز وجمعيات تدعم التراث العربي الفلسطيني في مدينة القدس.
- 5 - إصدار أبحاث عن القدس بشكل مكثف.
- 6 - تكريس المصطلحات العربية والمسميات الحقيقية للأماكن في جميع المنشورات ووسائل الإعلام.
- 7 - إعادة دراسة المادة التعليمية في مناطق فلسطين من أجل تربية جيل متفهم لأبعاد القضية في القدس.
- 8 - إعادة تشكيل التلاحم بين مكونات الشعب الفلسطيني بجميع أطيافه.
- 9 - التمسك بالوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس لحمايتها، والدوام على المطالبة بخضوع المقدسات للحماية من الجيش العربي.
- 10 - رفض المقدسين التوطين خارج الحدود المعلنة لمدينة القدس، ودعم وتعزيز صمودهم من خلال توفير ما يكفل لهم حياة كريمة.
- 11 - رفض فكرة تأجيل التفاوض على ملف القدس حين استئناف المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وإعطاء هذا الملف أولوية.
- 12 - التنسيق مع أعضاء المؤتمر الإسلامي.
- 13 - التأكيد على أن قضية القدس ليست شأنًا داخليًا فلسطينيًا، وإنما قضية قومية تخص الأمتين العربية والإسلامية.